شركة كونتكت المالية القابضة

(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية الدورية المستقلة عن الثلاثة أشهر

المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤

وتقرير الفحص المحدود عليها

الفهرس	صفحة
تقرير الفحص المحدود	
قائمة المركز المالي المستقلة	١
قائمة الدخل المستقلة	٢
قائمة الدخل الشامل المستقلة	٣
قائمة التغيرات في حقوق الملكية المستقلة	٤
قائمة التدفقات النقدية المستقلة	٥
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة	٦-٤٤

KPMG
حَـــازم حســَـن
محاسبون قانونيون ومستشارون

مبنى (١٠٥) شارع (٢) – القـرية الذكيـــة
كيلو ٢٨ طريق مصر الإسكندرية الصحراوي
الجيـزة – القـاهرة الكبـــرى
كـود بريـــــــدي: ١٢٥٧٧

تليفون : ٥٠٠٥ ٣٧ ٣٥ – ٥٠٠٠ ٣٧ ٣٥ (٢٠٢)
البريد الإلكترونـــــى : Egypt@kpmg.com.eg
فـــاكس : ٣٥٣٧ ٣٧ ٣٥ (٢٠٢)
صنـــــدوق بـريـــد رقـــم: (٥) القـــرية الذكيـــة

تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة كونتكت المالية القابضة – شركة مساهمة مصرية

المقدمـة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي الدورية المستقلة المرفقة لشركة كونتكت المالية القابضة "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ مارس ٢٠٢٤ وكذا القوائم الدورية المستقلة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية المستقلة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتنحصر مسئوليتنا في التوصل إلى استنتاج على هذه القوائم المالية الدورية المستقلة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها ". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات –بصورة أساسية من الأشخاص المسئولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية –وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تمكنا من الحصول على تأكيدات بجميع الأمور الهامة التي قد يمكن اكتشافها من خلال عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية المستقلة.

الاستنتاج

وفى ضوء فحصنا المحدود، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المستقلة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح –في جميع جوانبها الهامة –عن المركز المالي غير المجمع للشركة في ٣١ مارس ٢٠٢٤ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية الغير مجمعة عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون
(١٠)

عبد الهادي محمد علي إبراهيم
سجل مراقبي الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٣٩٥)
KPMG حازم حسن

القاهرة في ١٥ مايو ٢٠٢٤

شركة كونتكت المالية القابضة

شركة مساهمة مصرية

قائمه المركز المالى المستقلة

في ٣١ مارس ٢٠٢٤

	إيضاح	٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
	رقم	جنيه مصرى	جنيه مصرى
الأصول			
نقدية وأرصده لدى البنوك	(١٢)	٢٢ ٥٥٩ ٩٩٨	٤٨ ٠١٣ ٨٠٧
إستثمارات ماليه	(١٣)	٩ ٤٨٢ ٢٣٢	٩ ٤٨٢ ٢٣٢
إستثمارات فى شركات شقيقة	(١٤)	٢٣٥ ٧٧٦ ٢٦١	١٨٢ ٢٢٠ ٢٦١
إستثمارات في شركات تابعة	(١٥)	١ ٠٩٢ ٢٨٨ ٠٦٠	١ ٠٨٨ ٩٠٣ ٣٠٤
مستحق من اطراف ذات علاقة	(١٦-١)	١٤٤ ٢٨٠ ٨٧٨	١٢٩ ١٠٦ ٧٤٩
مدينون وارصدة مدينة اخري	(١٧)	١٨٨ ٣٨٢ ٧٩٢	٢١٢ ٤٠٣ ٥٢٩
أصول حق إنتفاع	(١٨)	٩ ٢٦٥ ٣١٤	١٢ ٣٥٣ ٧٥١
أصول مؤجره لشركات تابعه		١٧٦ ٥١٤ ١٨٥	١٦٨ ٥٥٨ ١٨٣
أصول ضريبية مؤجله	(١٠)	١٤٦ ٨٤٢	-
إجمالي الأصول		١ ٨٧٨ ٦٩٦ ٥٦٢	١ ٨٥١ ٠٤١ ٨١٦
التزامات			
مستحق الى اطراف ذات علاقة	(١٦-٢)	١٢٤ ٢٣٢ ٣٦٣	٧٥ ٧٩٨ ٩٣٧
دائنون وارصدة دائنة اخري	(١٩)	١٠ ٣٢٢ ٩٦٢	٢٦ ٧١٧ ٠٢٣
التزامات ضرائب الدخل الجارية		٩٦ ٦٠١ ٠٤٣	٩٦ ٦٠١ ٠٤٣
التزامات عقود تأجير	(٢٠)	١٨٦ ١٦٣ ٣٥٥	١٨٧ ٨٦٣ ٣٦٦
إجمالي الإلتزامات		٤١٧ ٣١٩ ٧٢٣	٣٨٦ ٩٨٠ ٣٦٩
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	(٢١)	١٩١ ٥١٥ ٨٤٠	١٩١ ٥١٥ ٨٤٠
إحتياطيات	(٢٢)	٩٣٣ ٤٨١ ٤٤٦	٩٣٠ ٠٩٦ ٦٩٠
أرباح مرحلة		٣٣٦ ٣٧٩ ٥٥٣	٣٤٢ ٤٤٨ ٩١٧
اجمالي حقوق الملكية		١ ٤٦١ ٣٧٦ ٨٣٩	١ ٤٦٤ ٠٦١ ٤٤٧
إجمالى حقوق الملكيه و الإلتزامات		١ ٨٧٨ ٦٩٦ ٥٦٢	١ ٨٥١ ٠٤١ ٨١٦

الإيضاحات المرفقه من (١) إلى (٢٨) تعتبر جزء لا يتجزء من هذه القوائم الماليه المستقلة وتقرأ معها.

القاهره فى : ١٥ مايو ٢٠٢٤

تقرير الفحص المحدود مرفق

محمد سعيد	سيف البسيونى	سعيد زعتر
(رئيس قطاع الحسابات)	(رئيس القطاع المالى)	(رئيس تنفيذى)

شركة كونتكت المالية القابضة

شركة مساهمة مصرية

قائمة الدخل المستقلة

عن الثلاثة اشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤

	إيضاح	٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٣
	رقم	جنيه مصرى	جنيه مصرى
إيرادات خدمات ترويج و تغطية أكتتاب	(٨)	٢ ٥٧٢ ٨٢٢	٨٥ ٤٦٥ ٠٠٠
إيراد خدمات لشركات تابعة		٧ ٩٥٦ ٠٠٣	٦ ٦٦٠ ٦٧٢
ايرادات أخرى	(٩)	١ ٧٩٤ ٨١٣	٤ ٩٩٧ ٩٦٩
مصروفات ادارية وعمومية	(٦)	(٦ ٩٤٥ ١٥٦)	(٥ ٥١٨ ٤٤٩)
مصروفات تمويلية (إلتزامات عقود تأجير)		(٨ ٢٩٩ ٩٨٩)	(٥ ٠٨٦ ٨٧٣)
تكاليف خدمات ترويج و تغطية أكتتاب	(٧)	(١ ٣٠٦ ٦٩٤)	(٦ ٠٧٧ ٥٠٠)
مصروف المساهمة التكافلية		(٣١ ٤٤٦)	(٢٤٣ ٠٢٤)
مخصص خسائر إئتمانية متوقعة		–	(٤٣٤ ٠٤٢)
ناتج الأنشطه التشغيليه		**(٤ ٢٥٩ ٦٤٧)**	**٧٩ ٧٦٣ ٧٥٣**
فروق ترجمة عملات أجنبية		٢٥٤ ٦٨٤	–
صافي (خسائر) أرباح الفترة قبل الضريبه		**(٤ ٠٠٤ ٩٦٣)**	**٧٩ ٧٦٣ ٧٥٣**
ضريبة الدخل	(١٠)	١٤٦ ٨٤٢	(١٨ ٣٠٦ ٩٦١)
صافي (خسائر) أرباح الفترة بعد الضريبة		**(٣ ٨٥٨ ١٢١)**	**٦١ ٤٥٦ ٧٩٢**
نصيب السهم الأساسى فى (خسائر) أرباح الفترة	(١١)	**(٠,٠٠٣)**	**٠,٠٥**

الإيضاحات المرفقه من (١) إلى (٢٨) تعتبر جزء لا يتجزء من هذه القوائم الماليه المستقلة وتقرأ معها.

شركة كونتكت المالية القابضة

شركة مساهمة مصرية

قائمة الدخل الشامل المستقلة

عن الثلاثة اشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤

	٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٣
	جنيه مصري	جنيه مصري
(خسائر) أرباح الفترة بعد الضرائب	(٣ ٨٥٨ ١٢١)	٦١ ٤٥٦ ٧٩٢
بنود لا يتم إعادة تبويبها لاحقا الى الارباح و الخسائر		
فروق ترجمة عملات أجنبية	–	٨٥ ٩٦٢
إجمالى بنود الدخل الشامل الاخر	–	٨٥ ٩٦٢
إجمالى الدخل الشامل عن الفترة	**(٣ ٨٥٨ ١٢١)**	**٦١ ٥٤٢ ٧٥٤**

الإيضاحات المرفقه من (١) إلى (٢٨) تعتبر جزء لا يتجزء من هذه القوائم الماليه المستقلة وتقرأ معها.

شركة كونتكت المالية القابضة

شركة مساهمة مصرية

قائمة التغير فى حقوق الملكية المستقلة

عن الثلاثة اشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤

	رأس المال المدفوع	إحتياطيات			أرباح مرحلة	الأجمالى
		احتياطى قانونى	احتياطى علاوة اصدار اسهم	احتياطى القيمة العادلة		
	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى
الرصيد فى ١ يناير ٢٠٢٣	١٩١ ٥١٥ ٨٤٠	٨٣ ٨٩١ ٧٢٥	٨٢٠ ٢٣٥ ٦٥٢	–	٣٢٧ ٧٢٤ ١٠٢	١ ٤٢٣ ٣٦٧ ٣١٩
احتياطى علاوة اصدار اسهم	–	–	٥ ٣٨٨ ٨٤٤	–	–	٥ ٣٨٨ ٨٤٤
الاحتياطي القانوني	–	١١ ٨٦٦ ١٩٥	–	–	(١١ ٨٦٦ ١٩٥)	–
توزيعات أرباح	–	–	–	–	(٣٠٢ ٨١١ ٦٥٤)	(٣٠٢ ٨١١ ٦٥٤)
صافى أرباح الفترة	–	–	–	–	٦١ ٤٥٦ ٧٩٢	٦١ ٤٥٦ ٧٩٢
إجمالى الدخل الشامل الاخر عن الفترة	–	–	–	٨٥ ٩٦٢	–	٨٥ ٩٦٢
الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٣	**١٩١ ٥١٥ ٨٤٠**	**٩٥ ٧٥٧ ٩٢٠**	**٨٢٥ ٦٢٤ ٤٩٦**	**٨٥ ٩٦٢**	**٧٤ ٥٠٣ ٠٤٥**	**١ ١٨٧ ٤٨٧ ٢٦٣**
الرصيد فى ١ يناير ٢٠٢٤	١٩١ ٥١٥ ٨٤٠	٩٥ ٧٥٧ ٩٢٠	٨٣٤ ٣٣٨ ٧٧٠	–	٣٤٢ ٤٤٨ ٩١٧	١ ٤٦٤ ٠٦١ ٤٤٧
احتياطى علاوة اصدار اسهم	–	–	٣ ٣٨٤ ٧٥٦	–	–	٣ ٣٨٤ ٧٥٦
توزيعات أرباح	–	–	–	–	(٢ ٢١١ ٢٤٣)	(٢ ٢١١ ٢٤٣)
صافى خسائر الفترة	–	–	–	–	(٣ ٨٥٨ ١٢١)	(٣ ٨٥٨ ١٢١)
الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٤	**١٩١ ٥١٥ ٨٤٠**	**٩٥ ٧٥٧ ٩٢٠**	**٨٣٧ ٧٢٣ ٥٢٦**	–	**٣٣٦ ٣٧٩ ٥٥٣**	**١ ٤٦١ ٣٧٦ ٨٣٩**

الإيضاحات المرفقه من (١) إلى (٢٨) تعتبر جزء لا يتجزء من هذه القوائم الماليه المستقلة وتقرأ معها.

شركة كونتكت المالية القابضة

شركة مساهمة مصرية

قائمة التدفقات النقدية المستقلة

عن الثلاثة اشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤

		٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٣
		جنيه مصرى	جنيه مصرى
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
(خسائر) أرباح الفترة قبل الضريبة		(٤ ٠٠٤ ٩٦٣)	٧٩ ٧٦٣ ٧٥٣
يتم تسويته بـ:			
إهلاك أصول ثابتة وإستثمار عقارى		–	٨٧ ١٤٧
استهلاك أصول حق انتفاع	(١٨)	٣ ٠٨٨ ٤٣٧	٢ ٧٦٥ ٨٠٠
مخصص خسائر أئتمانية متوقعة		–	٤٣٤ ٠٤٢
مصروفات تمويلية (التزامات عقود تأجير)	(٢٠)	٨ ٢٩٩ ٩٨٩	٥ ٠٨٦ ٨٧٣
عائد أستثمارات مالية		–	(٣ ٣٩٧ ٢٦٧)
		٧ ٣٨٣ ٤٦٣	٨٤ ٧٤٠ ٣٤٨
التغير فى :			
مستحق الى اطراف ذات علاقة	(٢-١٦)	(٤٨ ٤٣٣ ٤٢٦)	(٧٥ ٠١٩ ٧٤٧)
مدينون وارصدة مدينة اخري	(١٧)	٦٠ ٢٢٩ ٠٢٢	٣٢٣ ٧٢٣ ٠١٨
مستحق من اطراف ذات علاقة	(١-١٦)	(١٥ ١٧٤ ١٢٩)	(١٠ ٥٠٢ ٨٧١)
دائنون وارصدة دائنة اخري	(١٩)	٨ ٥٥٦ ٢٢١	٥ ٥٨١ ٢١٨
أصول مؤجره لشركات تابعه		(٧ ٩٥٦ ٠٠٢)	(٤ ٣٥٦ ٠٣٣)
الضريبة العقارية المسددة		(٥٠٠ ٠٠٠)	–
صافى التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل		**٤ ١٠٥ ١٤٩**	**٣٢٤ ١٦٥ ٩٣٣**
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
مدفوعات لاقتناء أستثمارات مالية	(١٣)	–	(٥٩٤ ٤٢١ ٤٦٨)
مقبوضات من بيع أستثمارات مالية	(١٣)	–	٥٩٧ ٨١٨ ٧٣٥
مدفوعات التزامات عن عقود تأجير	(٢٠)	(١٠ ٠٠٠ ٠٠٠)	(٤ ٠٣٨ ٣٢٥)
مقبوضات من بيع أصول ثابتة		٣٦ ٢٠٨ ٢٨٥	–
مدفوعات لاقتناء إستثمارات فى شركات شقيقة	(١٤)	(٥٣ ٥٥٦ ٠٠٠)	–
صافى التدفقات النقدية (المستخدمه فى) أنشطة الاستثمار		**(٢٧ ٣٤٧ ٧١٥)**	**(٦٤١ ٠٥٨)**
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
توزيعات الأرباح المدفوعة		(٢ ٢١١ ٢٤٣)	(٢ ٠١١ ٦٥٤)
صافى التدفقات النقدية (المستخدمه فى) أنشطة التمويل		**(٢ ٢١١ ٢٤٣)**	**(٢ ٠١١ ٦٥٤)**
التغير فى نقدية و أرصدة لدى البنوك خلال الفترة		(٢٥ ٤٥٣ ٨٠٩)	٣٢١ ٥١٣ ٢٢١
نقدية و أرصدة لدى البنوك فى أول الفترة		٤٨ ٠١٣ ٨٠٧	٧ ٦٧٠ ٧٩٢
نقدية و أرصدة لدى البنوك فى أخر الفترة	(١٢)	**٢٢ ٥٥٩ ٩٩٨**	**٣٢٩ ١٨٤ ٠١٣**
وتتمثل فى:			
بنوك – حسابات جارية		٢٢ ٥٥٩ ٩٩٨	٣٢٩ ١٨٤ ٠١٣
		٢٢ ٥٥٩ ٩٩٨	**٣٢٩ ١٨٤ ٠١٣**

الإيضاحات المرفقه من (١) إلى (٢٨) تعتبر جزء لا يتجزء من هذه القوائم الماليه المستقلة وتقرأ معها.

كونتكت المالية القابضة – شركة مساهمة مصرية

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الثلاثة أشهر المنتهيه فى ٣١ مارس ٢٠٢٤

(١) نبذة عامة عن الشركة وأنشطتها

- تأسست ثروة كابيتال القابضة للإستثمارات المالية – شركة مساهمة مصرية – شركة ثروة كابيتال للاستشارات (سابقا") وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والمعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨، و تم خروج الشركة من مظلة احكام قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ و الدخول تحت مظلة قانون رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بناءا على قرار الجمعية العمومية الغير عادية المنعقدة بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠١٧ ، وقد تم قيدها في السجل التجاري تحت رقم ٣٧٩٣٣ – (الجيزه) – بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٠٩.
- تم تعديل السجل التجارى بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٨ تحت رقم ٧٨٣١٧ – القاهره.
- ويتمثل غرض الشركة فى الاشتراك فى تأسيس الشركات التى تصدر اوراقا مالية أو زيادة رؤوس اموالها و ترويج و تغطية الاكتتاب فى الاوراق المالية مع مراعاة احكام القوانين و اللوائح و القرارات السارية و يشترط استصدار الترخيص اللازم لممارسة هذه الانشطة و يجوز للشركة ان تكون لها مصلحة او تشترك باى وجه من الوجوه مع شركات الاموال التى تزاول اعمالا شبيهة باعمالها او التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر او فى الخارج كما يجوز لها ان تندمج فى هذه الشركات او تشتريها او تلحقها بها و ذلك طبقا لاحكام القانون و لائحته التنفيذية.

- تم تغيير اسم الشركة بناءاً على قرار الجمعية العمومية الغير عادية للشركة المنعقدة بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠١٧ ليصبح " ثروة كابيتال القابضة للإستثمارات المالية "وقد تم التأشير بذلك بالسجل التجارى للشركة تحت رقم ٧٨٣١٧ بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٨.

- تم تغيير اسم الشركة بناءا على قرار الجمعية العمومية الغير عادية للشركة المنعقدة بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠٢١ ليصبح " كونتكت المالية القابضة " وقد تم التأشير بذلك بالسجل التجارى للشركة تحت رقم ٧٨٣١٧ بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠٢١.
- مدة الشركة ٢٥ سنة تبدأ من تاريخ التسجيل بالسجل التجاري.
- مقر الشركة في ٧ شارع شامبيليون– القاهرة.

(٢) أسس الإعداد

الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

تم أعتماد القوائم المالية المستقلة للإصدار من قبل مجلس الادارة فى تاريخ ١٥ مايو ٢٠٢٤.

(٣) عملة التعامل وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية بالجنية المصري.

(٤) استخدام التقديرات والحكم الشخصي

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

يتم إعادة مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفه دوريه.

– يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط، أو في فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

الخسائر الائتمانية المتوقعة

التقديرات والأحكام المحاسبية المتعلقة بانخفاض قيمة الأصول المالية هي تقدير محاسبي مهم لأن الافتراضات الأساسية المستخدمة يمكن أن تتغير من فترة إلى أخرى وقد تؤثر بشكل كبير على نتائج الشركة.

عند تقييم الأصول للانخفاض في القيمة ، فإن تقدير الادارة مطلوب ، لا سيما في توقع المعلومات والسيناريوهات الاقتصادية المستقبلية بما تتضمنها من حالة عدم اليقين الاقتصادي والمالي ، حيث يمكن أن تحدث تطورات وتغيرات في التدفقات النقدية المتوقعة بسرعة أكبر وإمكانية أقل للتنبؤ. قد يختلف المبلغ الفعلي للتدفقات النقدية المستقبلية وتوقيتها عن التقديرات المستخدمة من قبل الإدارة وبالتالي قد يتسبب في خسائر فعلية تختلف عن المخصصات المثبتة بالدفاتر.

التغير في السياسات المحاسبية

وفقا للقرار رقم ١٨٤٧ لسنه ٢٠٢٣ الصادر من رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ١٦ مايو ٢٠٢٣ بشان تعديل بعض احكام معايير المحاسبة المصرية ملحق (ج) المرافق لمعيار المحاسبة المصري رقم ١٣ الخاص بأثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية حيث انه بسبب تباطؤ معظم اقتصاديات دول العالم والذي ادي الي ارتفاع أسعار جميع السلع الأساسية واضطراب سلاسل الامداد وارتفاع تكاليف الشحن وقيام البنوك المركزية بزيادة أسعار الفائدة عالميا وتكاليف الإنتاج بالإضافة الي الحرب الناشئة بين روسيا وأوكرانيا وتلك العوامل أدت الي انخفاض التدفق الأجنبي مما ادي الي ارتفاع الأسعار بصفة عامة خلال عام ٢٠٢٢ مما ادي الي انخفاض الجنية المصري مقابل الدولار مما ترتب علية تأثر الشركات التي لديها التزامات بالعملات الأجنبية بخسائر كبيرة نتيجة إعادة ترجمة هذه الأرصدة وفقا لسعر الصرف الحالي وقد انعكست تلك الخسائر بشكل كبير علي نتائج اعمال الشركات بقائمة الأرباح والخسائر.

ذلك كله ادي الي الحاجة الي اصدار الملحق (ج) المرافق لمعيار المحاسبة المصري رقم ١٣ الخاص بأثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وذلك لوضع معالجة محاسبية خاصة اختيارية يمكن من خلالها التعامل مع الاثار المترتبة على تحريك سعر صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية للمنشاة التي تاثرت قوائمها المالية سلبا بتحريك سعر الصرف هذا ولا تعد هذه المعالجة المحاسبية الخاصة الاختيارية الصادرة بهذا الملحق تعديلا لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة السارية حاليا، فيما عدا المدي الزمني لسريان هذا الملحق.

١- حيث يتيح الملحق الجديد معالجة محاسبية للمنشأة التي قامت قبل تاريخ تحريك سعر الصرف، باقتناء أصول ثابتة و/أو استثمارات عقارية و/أو اصول غير ملموسة (باستثناء الشهرة) و/أو اصول تنقيب وتقييم و/أو أصول حق انتفاع عن عقود تأجير، ممولة بالتزامات قائمة في ذلك التاريخ بعملات أجنبية، أن تقوم بالاعتراف ضمن تكلفة تلك الأصول بفروق العملة المدينة الناتجة عن الجزء المسدد من هذه الالتزامات خلال الفترة المالية لتطبيق هذه المعالجة المحاسبية الخاصة، بالإضافة الى فرق العملة الناتج عن ترجمة الرصيد المتبقي من هذه الالتزامات في نهاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ أو في نهاية يوم تاريخ اقفال القوائم المالية للفترة المالية لتطبيق هذه المعالجة المحاسبية الخاصة.

٢- كما تسمح التعديلات الجديدة بالمعالجة المحاسبية الأخرى للمنشأة بالاعتراف بصافي فروق العملة المدينة والدائنة المحققة خلال الفترة بالإضافة الي فروق العملة المدينة والدائنة الناتجة عن ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية القائمة وإن كانت غير مرتبطة بأصل بعينة في نهاية يوم ٣١ ديسمبر٢٠٢٣ أو في نهاية يوم تاريخ اقفال القوائم المالية للفترة المالية لتطبيق هذه المعالجة المحاسبية الخاصة، ضمن بنود الدخل الشامل الأخر

وعلي المنشأة ان تفصح بشكل منفصل في قائمة الدخل الشامل الاخر عن مبلغ فروق العملة ضمن بنود الدخل الشامل خلال الفترة قبل تأثير ضريبة الدخل وما تم ترحيله الي الأرباح والخسائر المرحلة نهاية الفترة وان تفصح في قائمة الدخل او في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن أثر تطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة على النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح وان تفصح على مبلغ فروق ترجمة العملات الأجنبية التي تمت اضافتها الي تكلفة الاصول.

– وقد اختارت المنشأة تطبيق ذلك القرار بالاعتراف بأثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية الناتجة من ترجمة ارصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الاجنبية ضمن بنود الدخل الشامل بالإضافة الي الاعتراف ضمن تكلفة الأصول بفروق العملة المدينة الناتجة عن الجزء المسدد والغير مسدد من هذه الالتزامات خلال الفترة المالية بالإضافة الى فرق العملة الناتج عن ترجمة الرصيد المتبقي من هذه الالتزامات في نهاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ أو في نهاية يوم تاريخ اقفال القوائم المالية للفترة المالية لتطبيق هذه المعالجة المحاسبية الخاصة.

٥– قياس القيم العادلة

نماذج التقييم

تقيس الشركة القيم العادلة باستخدام التسلسل الهرمي التالي للقيمة العادلة ، والذي يعكس أهمية المدخلات المستخدمة في إجراء القياسات.
–المستوى ١: المدخلات التي هي أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لأدوات مماثلة.

–المستوى ٢: المدخلات بخلاف الأسعار المدرجة في المستوى ١ والتي يمكن ملاحظتها إما بشكل مباشر (مثل الأسعار) أو بشكل غير مباشر (أي مشتقة من الأسعار) تتضمن هذه الفئة أدوات مقيمة باستخدام: أسعار السوق المدرجة في الأسواق النشطة لأدوات مماثلة ؛ الأسعار المدرجة للأدوات المماثلة أو المماثلة في الأسواق التي تعتبر أقل من نشطة ؛ أو أساليب التقييم الأخرى التي يمكن فيها ملاحظة جميع المدخلات الهامة بشكل مباشر أو غير مباشر من بيانات السوق.
–المستوى ٣: المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها (والتي تقلل الشركة استخدامها قدر الإمكان). تشمل هذه الفئة جميع الأدوات التي تشتمل تقنية التقييم الخاصة بها على مدخلات لا يمكن ملاحظتها ويكون للمدخلات غير القابلة للرصد تأثير كبير على تقييم الأداة. تتضمن هذه الفئة الأدوات التي يتم تقييمها على أساس الأسعار المدرجة لأدوات مماثلة والتي تتطلب تعديلات أو افتراضات هامة غير قابلة للرصد لتعكس الفروق بين الأدوات.
تتضمن أساليب التقييم صافي القيمة الحالية ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ، والمقارنة مع الأدوات المماثلة التي يمكن ملاحظتها في أسعار السوق، ونماذج التقييم الأخرى. تشمل الافتراضات والمدخلات المستخدمة في أساليب التقييم أسعار الفائدة الحالية من المخاطر والمعيارية ، وفروق الائتمان والأقساط الأخرى المستخدمة في تقدير معدلات الخصم وأسعار الأوراق المالية وأسعار صرف العملات الأجنبية.
الهدف من أساليب التقييم هو الوصول إلى قياس القيمة العادلة الذي يعكس السعر الذي سيتم استلامه لبيع الأصل في تاريخ القياس.
إن توافر أسعار السوق التي يمكن ملاحظتها ومدخلات النموذج يقلل من الحاجة إلى حكم الإدارة وتقديرها ويقلل أيضًا من عدم اليقين المرتبط بتحديد القيم العادلة. يختلف توافر أسعار السوق والمدخلات التي يمكن ملاحظتها اعتمادًا على المنتجات والأسواق وهو عرضة للتغييرات بناءً على أحداث معينة وظروف عامة في الأسواق المالية.
بالنسبة للأدوات الأكثر تعقيدًا ، تستخدم الشركة نماذج تقييم داخلية. قد لا يمكن ملاحظة مدخلات النماذج في السوق ، ويمكن اشتقاقها من أسعار أو معدلات السوق أو تقديرها على أساس الافتراضات. تتضمن أمثلة الأدوات التي تتضمن مدخلات هامة غير قابلة للرصد بعض الأدوات المالية التي لا يوجد لها سوق نشط. تتطلب نماذج التقييم التي تستخدم مدخلات هامة غير قابلة للرصد درجة من حكم الإدارة وتقديرها في تحديد القيمة

العادلة. عادة ما تكون أحكام وتقديرات الإدارة مطلوبة لاختيار نموذج التقييم المناسب الذي سيتم استخدامه ، وتحديد احتمالية تعثر الطرف المقابل عن السداد والسداد المعجل ، واختيار معدلات الخصم المناسبة.

يتم تعديل تقديرات القيمة العادلة التي تم الحصول عليها من النماذج لأي عوامل أخرى، مثل مخاطر السيولة أو عدم اليقين في النموذج إلى الحد الذي تعتقد فيه الشركة أن طرفًا ثالثًا مشاركًا في السوق سيأخذها في الاعتبار عند تسعير أي معاملة. تعكس القيم العادلة مخاطر الائتمان للأداة وتتضمن تعديلات لمراعاة مخاطر الائتمان لكيان الشركة والطرف المقابل كلما كان مناسباً.

تتم معايرة مدخلات وقيم النموذج مقابل البيانات التاريخية والتنبؤات المنشورة ، وحيثما أمكن ، مقابل المعاملات الحالية أو الأخيرة في أدوات مختلفة ومقابل أسعار السوق. عملية المعايرة هذه ذاتية بطبيعتها وتنتج نطاقات من المدخلات المحتملة وتقديرات القيمة العادلة. تستخدم الإدارة الحكم لتحديد أنسب نقطة في النطاق.

(٦) مصروفات إدارية وعمومية

	٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٣
	جنيه مصري	جنيه مصري
أتعاب مهنية	٤٠٥ ٨١٢	٢٦٧ ٤٣٧
أجور ومرتبات	٧٧٢ ٤٢٨	٢٨٩ ٠٦١
اتعاب استشارات	٩١ ٩٥٠	٩٧٧ ٤٨١
إهلاك أصول ثابتة وإستثمار عقارى	–	٨٧ ١٤٧
مصروفات بنكية	١٣ ٠٣٧	٢٢ ٧٨٧
مصروفات إعلانات	٤٦٦ ٧١٦	٤١٢ ٦٨٠
مصروفات أخرى	٨٥٥ ١٧٠	١١٨ ٢٥٤
رسوم و اشتراكات	٨٦٨ ٠٧٧	٤٠٩ ٠٦٨
صيانة مكتب	٤٢ ٠٣٥	٥٠ ٠٦١
بوفيه وضيافة	٢ ٠٠٠	٥٦ ٤٨٠
كهرباء	١٢٤ ٨١٤	٦٢ ١٩٣
مصروف نقل ملكية أسهم الاثابة	٢١٤ ٦٨٠	–
استهلاك أصول حق انتفاع	٣ ٠٨٨ ٤٣٧	٢ ٧٦٥ ٨٠٠
	٦ ٩٤٥ ١٥٦	**٥ ٥١٨ ٤٤٩**

(٧) تكاليف خدمات ترويج و تغطية أكتتاب

	٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٣
	جنيه مصري	جنيه مصري
ترويج و تغطية أكتتاب الاصدار الاربعون	–	٦ ٠٧٧ ٥٠٠
ترويج و تغطية أكتتاب الاصدار الثانى و الاربعون	٧٦٦ ٦٩٤	–
ترويج و تغطية أكتتاب الاصدار الثالث و الاربعون	٥٤٠ ٠٠٠	–
	١ ٣٠٦ ٦٩٤	٦ ٠٧٧ ٥٠٠

* طبقا للبند الثانى و الخامس من عقود ضمان تغطية اكتتاب الاصدارات لسندات التوريق فأنه يستحق عن كل اصدار عمولة ضمان و تغطية اكتتاب للبنوك المشتركة فى كل اصدار.

(٨) إيرادات خدمات ترويج و تغطية أكتتاب

	٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٣
	جنيه مصري	جنيه مصري
إيراد ترتيب إصدارات التوريق *	٢ ٥٧٢ ٨٢٢	٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠
إيراد ضمان تغطية أكتتاب إصدارات التوريق	–	٢٥ ٤٦٥ ٠٠٠
	٢ ٥٧٢ ٨٢٢	٨٥ ٤٦٥ ٠٠٠

* طبقا للبند الثالث عشـر من المرفق رقم (١) الخاص بعقد حفظ و إدارة الأوراق المالية المبرم بين البنك العربى الافريقى و شـركة ثروة للتوريق يسـتحق لشركة كونتكت المالية القابضة أتعاب ترتيب شهرية بواقع ٢٪ سنويا من الرصيد القائم للسندات في اول كل شهر.

(٩) إيرادات أخرى

	٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٣
	جنيه مصري	جنيه مصري
عوائد أذون الخزانة	–	٣ ٣٩٧ ٢٦٧
فوائد حسابات جارية	٥٧٤ ٨٤٠	١ ٦٠٠ ٧٠٢
فوائد دائنة	١ ٢١٩ ٩٧٣	–
	١ ٧٩٤ ٨١٣	٤ ٩٩٧ ٩٦٩

(١٠) ضريبة الدخل

	٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٣
	جنيه مصري	جنيه مصري
الضريبة المحملة علي قائمة الدخل		
الضرية المؤجلة	(١٤٦ ٨٤٢)	(٣ ٧٩١)
ضرائب الدخل الحالية	–	١٧ ٦٣١ ٢٩٩
ضرائب أذون خزانه	–	٦٧٩ ٤٥٣
	(١٤٦ ٨٤٢)	١٨ ٣٠٦ ٩٦١

	٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
أصول ضريبية مؤجلة		
الأصول الثابتة (الاهلاك)	(١٤٦ ٨٤٢)	–
	(١٤٦ ٨٤٢)	–

تسويات لاحتساب السعر الفعلي للضريبة

	٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٣
	جنيه مصري	جنيه مصري
الربح المحاسبي بقائمة الدخل	(٩٦٣ ٠٠٤ ٤)	٧٥٣ ٧٦٣ ٧٩
سعر الضريبة	%٢٢,٥٠	%٢٢,٥٠
ضريبة الدخل المحسوبة على الربح المحاسبي	–	**٨٤٤ ٩٤٦ ١٧**
يضاف (يخصم):		
الاهلاك المحاسبي	–	٥٨٩ ٣٤٨
مخصصات مكونه	٤٤٦ ٣١	١٠٤ ٩٧٣
مخصص إضمحلال النقديه وما فى حكمها	–	٨٦٨ ٦
تكلفة الايراد المعفي	–	٣٤١ ٣٧٧ ٣٢
الاهلاك الضريبي	–	(٧٠٢ ٣٣١)
عوائد إذون الخزانة بعد صدور القانون	–	(٥٥٧ ٨٤١ ٥)
تكاليف تحقق عوائد إذون الخزانة	–	٥٩٩ ٥٩٥
الاعفاءات (توزيعات الارباح)	–	(٤٠٥ ٧٧٣ ٣٢٣)
الوعاء الضريبى	(٥١٧ ٩٧٣ ٣)	(٤١٠ ٨٨١ ٢١٥)
ضريبة الدخل	–	–
ضريبة ٢٠ % من عائد إذون الخزانة بعد القانون	–	٣١١ ١٦٨ ١
الضريبة المؤجلة	–	(٧٩٩ ٣)
ضريبة الدخل	–	**٥١٢ ١٦٤ ١**
سعر الضريبة الفعلي	–	%٣,١٩

(١١) نصيب السهم الاساسى المرجح في (خسائر) أرباح الفترة

يحسب النصيب الأساسي المرجح للسهم بقسمة صافي (خسائر) أرباح الفترة بعد الضرائب على المتوسط المرجح للأسهم القائمة خلال الفترة.

	٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٣
	جنيه مصري	جنيه مصري
صافي (خسائر) أرباح الفترة بعد الضريبة	(٣ ٨٥٨ ١٢١)	٦١ ٤٥٦ ٧٩٢
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة	١ ١٩٠ ٥٦١ ٤٠٨	١ ١٨٨ ٠٢٥ ٨٦٥
نصيب السهم الاساسى المرجح في (خسائر) أرباح الفترة	**(٠,٠٠٣)**	**٠,٠٥**

(١٢) نقدية وأرصده لدى البنوك

	٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
	جنيه مصري	جنيه مصري
بنوك – حسابات جارية	٢٢ ٥٥٩ ٩٩٨	٤٨ ٠١٣ ٨٠٧
	٢٢ ٥٥٩ ٩٩٨	**٤٨ ٠١٣ ٨٠٧**

*وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٧٥ لسنة ٢٠٢٣ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية وكذا وفقاً لقرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٢٢ لسنة ٢٠٢٣ بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠٢٣ بشأن بعض الاستثناءات الجوازية في تطبيق معيار المحاسبة رقم (٤٧– الأدوات المالية) تم استثناء الحسابات الجارية والودائع بالعملة المحلية لدى البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري والمستحقة خلال شهر بحد أقصى من تاريخ القوائم المالية من الاعتراف والقياس بالخسائر الائتمانية المتوقعة.

(١٣) إستثمارات ماليه

	٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
	جنيه مصري	جنيه مصري
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخر(حقوق ملكية)	٩ ٤٨٢ ٢٣٢	٩ ٤٨٢ ٢٣٢
	٩ ٤٨٢ ٢٣٢	**٩ ٤٨٢ ٢٣٢**

استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخر (حقوق ملكية)

	٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
	جنيه مصري	جنيه مصري
أيه أى فينشر *	٦ ٣٣٦ ٢٣٢	٦ ٣٣٦ ٢٣٢
ساكنين	٣ ١٤٦ ٠٠٠	٣ ١٤٦ ٠٠٠
	٩ ٤٨٢ ٢٣٢	**٩ ٤٨٢ ٢٣٢**

* تم أثبات الاستثمار بالتكلفة حيث أن هذا الأستثمار غير مقيد بالبورصه ومن الصعوبه إيجاد مثيل له مقيد بالبورصه لذا تعذر على الشركه إجراء عمليه التقييم.

(١٤) إستثمارات فى شركات شقيقة

		٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
		جنيه مصري	جنيه مصري
شركة بافاريان – كونتكت لتجارة السيارات –ش.م.م *	%٤٨,٩٩	١٠٠	١٠٠
الشركه المصريه لخدمات التقسيط	%٤٩,٩٩	٤ ٩٩٩ ٠٠٠	٤ ٩٩٩ ٠٠٠
ايه اس للاستثمار المحدودة	%٤٠	٦٣ ٨٥٧ ٦٩١	٦٣ ٨٥٧ ٦٩١
شركة وصلة براوزر – (جزيرة كايمان) **	%٥٢,٦	١٥٩ ٠٩٥ ١٧٠	١٠٥ ٥٣٩ ١٧٠
شركة كارزمى	%٤١,٦٧	٧ ٨٢٤ ٣٠٠	٧ ٨٢٤ ٣٠٠
		٢٣٥ ٧٧٦ ٢٦١	**١٨٢ ٢٢٠ ٢٦١**

* وهذه النسبه نتيجه لمساهمة شركه كونتكت لتقسيط السيارات التابعه بنسبه ٤٨,٩٩ % فى شركه بافاريان كونتكت لتجاره السيارات ش.م.م

** اقتناء شركة وصلة براوزر - (جزيرة كايمان)

بتاريخ ٣ فبراير ٢٠٢٢ اقتنت شركة كونتكت المالية القابضة على نسبة ٢٩٪ من شركة Wasla Browser (جزيرة كايمان) وشركتها التابعة والتي تعمل في إدارة المواقع والتطبيقات الالكترونية. هذا ويتضمن عقد الاستحواذ ما يلي: –

١- تم سداد مبلغ (٢,٩٢٧,٠٠٠ دولار أمريكي) في تاريخ التعاقد، تمثل الشريحة الأولى من الاكتتاب.

٢- تم سداد الدفعة الثانية بمبلغ (٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي) في تاريخ ٢٧ اكتوبر ٢٠٢٢ وبذلك أصبحت حصة الشركة ٤٣٪.

٣- تستحق الدفعة الثالثة بمبلغ (٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي) في تاريخ ٣١ يوليو ٢٠٢٥ او في التاريخ الذي تقل فية النقدية بعد الدفعة الثانية لدى شركة Wasla Browser عن ٦٠٠ ألف دولار امريكي ايهما أقرب وقد تم سدادها في يناير ٢٠٢٤.

هذا وتخضع نسب الملكية وتشكيل مجلس الإدارة وطرق وتوقيت السداد لبنود تفصيلية واردة باتفاقية المساهمين الخاصة بالاقتناء.

(١٥) استثمارات في شركات تابعة

الشركة	نسبه المساهمه	قيمة المساهمة ٣١ مارس ٢٠٢٤ جنيه مصري	قيمة المساهمة ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ جنيه مصري
كونتكت للتمويل – ش.م.م	%٩٩,٠٥٨	٥٥٢ ١٧٩ ١٧٣	٥٤٨ ٧٩٤ ٤١٧
أوتو ماركت القابضة	%١٠٠	٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠
كونتكت لخدمات الدفع الالكترونى	%١٠٠	١٢ ٤٩٥ ٠٠٠	١٢ ٤٩٥ ٠٠٠
ثروة لإدارة الاستثمارات – ش.م.م	%٩٩,٩٦٠	٤ ٩٩٨ ٠٠٠	٤ ٩٩٨ ٠٠٠
شركة ثروة للترويج وتغطية الاكتتاب – ش.م.م	%٩٩,٩٩٦	٥ ٢٤٩ ٨٠٠	٥ ٢٤٩ ٨٠٠
شركة كونتكت للتأجير التمويلي – ش.م.م	%٩٩,٩٩٩	١٦٩ ٩٩٩ ٦٤٠	١٦٩ ٩٩٩ ٦٤٠
شركة سوى لتطوير نظم السداد –ش.م.م	%٥٠,٩٩٧	١ ٥٢٩ ٩٠٠	١ ٥٢٩ ٩٠٠
شركة كونتكت للاستشارات المتخصصة – ش.ذ.م.م	%١٠٠	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠
شركة ثروة للتامين	%٨٤,٩٨٠	٨٤ ٩٨٠ ٠٠٠	٨٤ ٩٨٠ ٠٠٠
شركة ثروة لتامينات الحياة	%٧٥,٠٩٠	٧٥ ٠٩٠ ٠٠٠	٧٥ ٠٩٠ ٠٠٠
شركة كونتكت للتخصيم – ش.م.م	%٧٤,٩٩٧	٧١ ٢٤٨ ٠٠٠	٧١ ٢٤٨ ٠٠٠
شركة ثروة للتصكيك	%٩٩,٩٩٨	٩ ٩٩٨ ٠٠٠	٩ ٩٩٨ ٠٠٠
شركه ثروه للتوريق	%٨٠,٩٩٠	٤ ٤٨٩ ٥٤٧	٤ ٤٨٩ ٥٤٧
كونتكت كريدى تك للتمويل الاستهلاكى – ش.م.م	%٩٩,٩٨٠	٩٩ ٩٨٠ ٠٠٠	٩٩ ٩٨٠ ٠٠٠
		١ ٠٩٢ ٢٨٨ ٠٦٠	**١ ٠٨٨ ٩٠٣ ٣٠٤**

(١٦) الاطراف ذات العلاقة

أرصدة قائمة المركز المالي

(١٦-١) مستحق من اطراف ذات علاقة	٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
	جنيه مصري	جنيه مصري
جارى شركة سوى لتطوير نظم السداد (شركة تابعة بنسبة ٥٠,٩٩٧%)	٢ ١٢٠ ٨٩٧	٢ ١٠٩ ٣٩٧
جارى شركة كونتكت كارز (شركة تابعة بنسبة ١٠٠%) *	١٠١ ٨٢٤ ٥٤٢	٩٣ ٢٤٧ ٦٥٦
جارى شركة ثروة للتامين(شركة تابعة بنسبة ٨٤,٩٨٠%)	٥ ٩٨٢ ٠٣٠	–
جاري شركة ثروة للترويج وتغطية الاكتتاب (شركة تابعة بنسبة ٩٩,٩٩٦%)	١ ٢٣٠ ٦٠٠	–
جارى شركة كارزمى (شركة شقيقة بنسبة ٤١,٦٧%)	١٠ ٣٨٨ ٩٣٢	١٣ ٤١٩ ٣١٤
جارى الشركه المصريه لخدمات التقسيط (شركة شقيقه بنسبة ٤٩,٩٩%)	٤ ١١٠ ٣٣٨	٤ ٥٨٢ ٣٧٨
جاري شركة ثروه للتصكيك (شركة تابعة بنسبة ٩٩,٩٩٧%)	١٥ ١٢٦ ٤٤٨	١٥ ٠٦٥ ٠١٢
جاري شركة كونسولداتيد فاينانشيال هولدنج (المساهم الرئيسى ٦٠,٥٣٦%)	٦٨١ ٠٣٦	٤٠٦ ٣١٢
جارى شركة أوتو ماركت القابضة (شركة تابعة بنسبة ١٠٠%)	١٨٥ ٧٦٨	١٨٥ ٧٦٨
جاري شركة وصلة براوزر – (جزيرة كايمان) (شركة تابعة بنسبة ٥٢,٦%)	٢ ٦٣٠ ٢٨٧	٩٠ ٩١٢
	١٤٤ ٢٨٠ ٨٧٨	**١٢٩ ١٠٦ ٧٤٩**

* شركة اوتو ماركت القابضة (شركة تابعة بنسبة ١٠٠%) تمتلك ١٠٠% من أسهم شركة كونتكت كارز

(١٦-٢) مستحق الى اطراف ذات علاقة	٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
	جنيه مصري	جنيه مصري
جارى شركة كونتكت للتمويل (شركة تابعة بنسبة ٩٩,٠٥٨%)	١٠٣ ٢٨٩ ٦٧٠	٥٨ ٨٥٦ ٢٤٤
جاري شركة كونتكت للتخصيم (شركة تابعة بنسبة ٧٤,٩٩٧%)	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	–
جارى شركة ثروة للتوريق (شركه تابعه بنسبه ٨٠,٩٩ %)	٢ ٨٨٠ ٠٠٠	٢ ٨٨٠ ٠٠٠
جارى شركة كونتكت لخدمات الدفع الالكترونى (شركة تابعة بنسبة ١٠٠%)	١٤ ٠٦٢ ٦٩٣	١٤ ٠٦٢ ٦٩٣
	١٢٤ ٢٣٢ ٣٦٣	**٧٥ ٧٩٨ ٩٣٧**

معاملات قائمة المركز المالى	٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
	جنيه مصري	جنيه مصري
شركة ثروة للتامين (شركة تابعة بنسبة ٨٤,٩٨٠%)		
دفعات مقدمة تحت حساب تشطيبات الاصول المؤجرة	–	٤ ٩٤٩ ٠٠٨
أصول مؤجره لشركات تابعه	٤٥ ٨٩٣ ٦٨٨	٤٣ ٨٢٥ ١٢٨
شركة ثروة لتأمينات الحياة (شركة تابعة بنسبة ٧٥,٠٩٠%)		
دفعات مقدمة تحت حساب تشطيبات الاصول المؤجرة	–	٤ ٩٤٩ ٠٠٨
أصول مؤجره لشركات تابعه	٤٥ ٨٩٣ ٦٨٨	٤٣ ٨٢٥ ١٢٨
كونتكت للوساطة التأمينية (احدى شركات المجموعة)		
دفعات مقدمة تحت حساب تشطيبات الاصول المؤجرة	–	١ ٩٠٣ ٤٦٤
أصول مؤجره لشركات تابعه	١٧ ٦٥١ ٤١٩	١٦ ٨٥٥ ٨١٩
شركة كونتكت للتمويل (شركة تابعة بنسبة ٩٩,٠٥٨%)		
أصول مؤجره لشركات تابعه	٣١ ٧٧٢ ٥٥٣	٣٠ ٣٤٠ ٤٧٣
شركة ثروة للتوريق (شركة تابعة بنسبة ٨٠,٩٩%)		
إيرادات ترويج و تغطية أكتتاب مستحقة	٤٦ ٢٧٠ ٠٠٠	٤٩ ٧٢٢ ٥٠٠
كونتكت للتمويل العقارى (احدى شركات المجموعة)		
أصول مؤجره لشركات تابعه	٥ ٢٩٥ ٤٢٥	٥ ٠٥٦ ٧٤٥
شركه كونتكت للتأجير التمويلى (شركه تابعه بنسبه ٩٩,٩٩٩ %)		
أصول مؤجره لشركات تابعه	١٩ ٤١٦ ٥٦٠	١٨ ٥٤١ ٤٠٠
شركة كونتكت للتخصيم (شركة تابعة بنسبة ٧٤,٩٩٧%)		
أصول مؤجره لشركات تابعه	١٠ ٥٩٠ ٨٥١	١٠ ١١٣ ٤٩١

المعاملات مع الاطراف ذات العلاقة

معاملات قائمة الدخل	**٣١ مارس ٢٠٢٤**	**٣١ مارس ٢٠٢٣**
	جنيه مصري	**جنيه مصري**
	(إيراد)	**(إيراد)**
شركة ثروة للتوريق (شركة تابعة بنسبة ٨٠,٩٩%)		
إيرادات خدمات ترويج	(٢ ٥٧٢ ٨٢٢)	(٢٥ ٤٦٥ ٠٠٠)
شركة كونتكت للتمويل (شركة تابعة بنسبة ٩٩,٠٥٨%)		
إيراد عقود تأجير	(١ ٤٣٢ ٠٨٠)	(٦ ٦٦٠ ٦٧٢)
إيرادات خدمات ترويج	–	(٥٣ ٢٩٢ ٣٥٠)
شركة كونتكت كريدي تك (شركة تابعة بنسبة ٩٩,٩٨%)		
إيرادات خدمات ترويج	–	(٦ ٧٠٧ ٦٥٠)
شركه كونتكت للتأجير التمويلى (شركه تابعه بنسبه ٩٩,٩٩٩ %)		
إيراد عقود تأجير	(٨٧٥ ١٦٠)	(٤٧٩ ١٦٤)
شركة ثروة للتامين (شركة تابعة بنسبة ٨٤,٩٨٠%)		
إيراد عقود تأجير	(٢ ٠٦٨ ٥٦١)	(١ ١٣٢ ٥٦٨)
شركة ثروة لتأمينات الحياة (شركة تابعة بنسبة ٧٥,٠٩٠%)		
إيراد عقود تأجير	(٢ ٠٦٨ ٥٦١)	(١ ١٣٢ ٥٦٨)
شركة كارزمى (شركة شقيقة بنسبة ٤١,٦٧٠%)		
إيراد فوائد دائنة – قروض	(٧٩٥ ٠١٤)	(٣٧٨ ٨٦٧)
الشركه المصريه لخدمات التقسيط		
إيراد فوائد دائنة – قروض	(٤٢٤ ٩٦٠)	(١٦٨ ٠٨٩)
شركة كونتكت للتخصيم (شركة تابعة بنسبة ٧٤,٩٩٧%)		
إيراد عقود تأجير	(٤٧٧ ٣٦٠)	(٢٦١ ٣٦٢)
كونتكت للتمويل العقارى (احدى شركات المجموعة)		
إيراد عقود تأجير	(٢٣٨ ٦٨٠)	(١٣٠ ٦٨١)
كونتكت للوساطة التأمينية (احدى شركات المجموعة)		
إيراد عقود تأجير	(٧٩٥ ٦٠٠)	(٤٣٥ ٦٠٣)

(١٧) مدينون وارصدة مدينة اخرى

	٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
	جنيه مصري	جنيه مصري
تأمينات لدى الغير	٣ ٣٩٥ ٢٩١	٣ ٣٩٥ ٢٩١
مصروفات مدفوعة مقدما	١ ٦١٤ ٠٢٢	١٧٥ ٧٨٠
مدفوعات تحت حساب تشطيبات *	٣١ ٨٤٢ ٤٠٤	٤٣ ٣٨٤ ١١٢
مدفوعات تحت حساب استثمارات	٢٥ ٩١٧ ١٦٥	٢٩٥ ١٦٥
ارصدة مدينة أخرى	١ ٣٣٧ ٨٠٩	١ ٢١١ ٤٧٠
مبالغ مستحقة من بيع أصول ثابتة**	٧٧ ٢٩١ ٧١٥	١١٣ ٥٠٠ ٠٠٠
جارى مصلحه الضرائب	٦٤٩ ٦١٦	٦٤٩ ٦١٦
التأمينات الاجتماعية	٦٤ ٧٧٠	٦٩ ٥٩٥
إيرادات ترويج و تغطية أكتتاب مستحقة***	٤٦ ٢٧٠ ٠٠٠	٤٩ ٧٢٢ ٥٠٠
	١٨٨ ٣٨٢ ٧٩٢	**٢١٢ ٤٠٣ ٥٢٩**

*طبقا للعقد المبرم بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٢٣ بين شركة كونتكت المالية القابضة و احدى شركات المقاولات و ذلك لتشطيب مبنى الشركة القائم في شارع قصر النيل بالقاهرة بقيمة ١٤٠,٥٤٩,٨٠٩ جنيه مصري تم سداد مبلغ ٦٣,٢٤٧,٤١٤ جنيه مصري بما يساوى ٤٥٪ من القيمة الاجمالية للعقد كدفعة مقدمة تحت حساب التشطيبات و يتم تسوية الدفعة المقدمة بقيمة المستخلصات و بلغ رصيد الدفعة المقدمة في ٣١ مارس ٢٠٢٤ مبلغ ٣١,٨٤٢,٤٠٤ جنيه مصري.

** تم بيع الأرض المملوكة للشركة بما عليها من مبانى و تجهيزات و الكائنة بطريق مصر أسكندرية الصحراوى بمنطقة ابو رواش بمبلغ ٢٢٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى و ذك طبقا للعقد المبرم بين شركة كونتكت المالية القابضة و شركة كونتكت للتأجير التمويلى بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠٢٣ و تم سداد دفعة مقدمة بقيمة ١١٣,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى و تم سداد مبلغ ٣٦,٢٠٨,٢٨٥ خلال الثلاثة أشهر الأولى من عام ٢٠٢٤.
يوجد مبلغ مستحق من بيع الاصل ٧٧,٢٩١,٧١٥.

*** طبقا للبند الخامس من المرفق رقم (١) لعقود حفظ و إدارة الاوراق المالية و المبرمة بين بنك مصر و شركة ثروة للتوريق تستحق اتعاب ضمان تغطية لشركة كونتكت المالية القابضة بمبلغ ١٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري عن الإصدار الاربعون و مبلغ ١٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري عن الإصدار الحادى و الاربعون و مبلغ ٧,٣٦٥,٠٠٠ جنيه مصرى عن الإصدار الثانى و الاربعون بواقع ٠.٥٪ (نصف من المائة فى المائة) من قيمة ضمان تغطية الاكتتاب و تستحق أتعاب ضمان تغطية أضافية لشركة كونتكت المالية القابضة مبلغ ٦,٩٠٥,٠٠٠ جنيه مصرى عن الإصدار الثالث و الاربعون.

(١٨) أصول حق إنتفاع

البيـــــان	مبانى جنية مصرى	إجمالى جنية مصرى
التكلفة		
فى ١ ينـاير ٢٠٢٣	٨٩ ٧٥٦ ٧٧٢	٨٩ ٧٥٦ ٧٧٢
فروق تقييم عملات اجنبيـة	٦ ٦٢٥ ٤٣٣	٦ ٦٢٥ ٤٣٣
إستبعادات خـلال الفترة	(٥١ ٥٠٢ ١٩٣)	(٥١ ٥٠٢ ١٩٣)
في ٣١ مـارس ٢٠٢٣	**٤٤ ٨٨٠ ٠١٢**	**٤٤ ٨٨٠ ٠١٢**
فى ١ ينـاير ٢٠٢٤	٤١ ٧٦٠ ٧٥٣	٤١ ٧٦٠ ٧٥٣
في ٣١ مـارس ٢٠٢٤	**٤١ ٧٦٠ ٧٥٣**	**٤١ ٧٦٠ ٧٥٣**
مجمـع الإسـتهلاك		
فى ١ ينـاير ٢٠٢٣	١٦ ١٢٨ ١٨١	١٦ ١٢٨ ١٨١
إستهلاك الفـترة	٢ ٧٦٥ ٨٠٠	٢ ٧٦٥ ٨٠٠
في ٣١ مـارس ٢٠٢٣	**١٨ ٨٩٣ ٩٨١**	**١٨ ٨٩٣ ٩٨١**
فى ١ ينـاير ٢٠٢٤	٢٩ ٤٠٧ ٠٠٢	٢٩ ٤٠٧ ٠٠٢
إستهلاك الفـترة	٣ ٠٨٨ ٤٣٧	٣ ٠٨٨ ٤٣٧
في ٣١ مـارس ٢٠٢٤	**٣٢ ٤٩٥ ٤٣٩**	**٣٢ ٤٩٥ ٤٣٩**
صافي القيمـة الدفتريـة		
في ٣١ مـارس ٢٠٢٤	**٩ ٢٦٥ ٣١٤**	**٩ ٢٦٥ ٣١٤**
فى ٣١ ديسـمبر ٢٠٢٣	**١٢ ٣٥٣ ٧٥١**	**١٢ ٣٥٣ ٧٥١**
في ٣١ مـارس ٢٠٢٣	**٢٥ ٩٨٦ ٠٣١**	**٢٥ ٩٨٦ ٠٣١**

(١٩) دائنون وارصدة دائنة أخرى

	٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
	جنيه مصري	جنيه مصري
مصروفات مستحقه	٣ ٢٦٣ ٢٤٧	٤ ٣٠٣ ٧٩٥
مصروفات خدمات ترويج و تغطية أكتتاب مستحقة*	٤ ٧٦٩ ٧٥٦	٨ ٢٨٤ ٠٠٠
دفعات مقدمة تحت حساب التشطيبات	–	١١ ٨٠١ ٤٨٠
دفعات إيجار مقدم	٢٠٢ ٦٥٠	٢٠٢ ٦٥٠
جارى مصلحة الضرائب	٦٩٩ ٢٩٣	٧٦٨ ٥٢٨
المساهمة التكافلية	١ ٣٨٨ ٠١٦	١ ٣٥٦ ٥٧٠
	١٠ ٣٢٢ ٩٦٢	**٢٦ ٧١٧ ٠٢٣**

* طبقا للبند الثانى و الخامس من عقود ضمان تغطية الاصدارات لسندات شركة ثروة للتوريق فأنه يستحق مبلغ ٤٦٦,٠٠٠ جنيه مصري عن الاصدار التاسع و الثلاثون و مبلغ ٣,٨٤٨,٠٠٠ جنيه مصري عن الاصدار الاربعون و مبلغ ٤٥٥,٧٥٦ جنيه مصري عن الإصدار الثالث و الاربعون كعمولة ضمان تغطية مستحقة للبنوك المشتركة فى كل اصدار.

(٢٠) التزامات عقود تأجير

	٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
	جنيه مصري	جنيه مصري
الرصيد فى بداية الفترة/ العام	١٨٧ ٨٦٣ ٣٦٦	٢٤٤ ٦٨٣ ٧١١
استبعادات خلال الفترة/ العام	–	(١٩٣ ٥٠٢ ٥١)
تعديلات على عقود التأجير	–	(١١٤ ٩٦٧ ١٥)
دفعات خلال الفترة/ العام	(١٠ ٠٠٠ ٠٠٠)	(٦٩٥ ٠١٢ ٢٥)
مصروف الفائده خلال الفترة/ العام	٨ ٢٩٩ ٩٨٩	٢٩ ٠٣٣ ٤٩٥
فروق ترجمة عملات أجنبية	–	١٦٢ ٦٢٨ ٦
الرصيد فى نهاية الفترة / العام	**١٨٦ ١٦٣ ٣٥٥**	**١٨٧ ٨٦٣ ٣٦٦**

٢١- رأس المال

يبلغ رأس المال المصرح به مبلغ ٦٠٠ مليون جنيه مصري بقيمة إسمية ١٠ جنيه للسهم.
ويبلغ رأس المال المصدر مبلغ ٥١٠ ٦٠١ ٦٩ جنيه مصري موزع على عدد ١٥١ ٩٦٠ ٦ سهم جميعها أسهم عادية وجميع الأسهم المصدرة مسددة بالكامل.

بتاريخ ١٤ إبريل ٢٠١٦ تم زيادة رأس المال بعدد ١٦١ ٧٥٠ ١ سهم بقيمة ٦١٠ ٥٠١ ١٧ جنيه مصري وتم التأشير بذلك في السجل التجاري.
بتاريخ ٥ إبريل ٢٠١٧ تم زيادة راس المال بعدد ٣٧٨ ٩٦٨ بقيمة ٧٨٠ ٦٨٣ ٩ جنية مصري وتم التأشير بذلك في السجل التجاري.
بتاريخ ١٤ مايو ٢٠١٨ وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركة على زيادة رأس المال المرخص به بمبلغ ٤٠٠ مليون جنيه مصرى ليصبح ١ مليار جنيه مصرى، وزيادة رأس المال المدفوع بمبلغ ١٠٠ ٢١٣ ٣ جنيه مصري ليصبح مبلغ ١٠٠ مليون جنيه مصري وتجزئة أسهم رأس مال الشركة بتعديل القيمة الاسمية من ١٠ جنيهات للسهم إلى ٠.١٦ جنيه مصري للسهم وبالتالي تعديل عدد الأسهم من ١٠ مليون سهم إلى ٦٢٥ مليون سهم، وتم التأشير بذلك في السجل التجارى بتاريخ ١٤ أغسطس ٢٠١٨ وافقت الجمعية العمومية غير العادية على طرح جزء من أسهم رأسمال الشركة فى السوق المصرى من خلال طرح خاص واخر عام وبتاريخ ١١ أكتوبر ٢٠١٨ تم تنفيذ عملية الطرح لعدد ٧٣١ ١٧٠ ٢٩٥ سهم المملوكة لبعض مساهمى الشركة بنسبة ٤٧.٢٪ بحصيلة إجمالية ٥٨١ ٤٥٦ ١٧٢ ٢ جنيه مصري على أن يتم إعادة إستثمار مبلغ ٧٠٠ مليون جنيه مصري في زيادة رأس المال بنفس سعر الطرح.

بتاريخ ٥ نوفمبر ٢٠١٨ تم زيادة رأس مال الشركة المصدر والمدفوع بعدد ٦٩٦ ١٠٨ ٩٥ سهم بقيمة ٧.٣٦ جنيه مصرى والتى تمثل ٠.١٦ جنيه مصرى قيمة اسمية للسهم و ٧.٢ جنيه مصرى علاوة اصدار للسهم الواحد، وقد كانت حصيلة هذه الزيادة ٠٠٢ ٠٠٠ ٧٠٠ جنيه مصرى والتى تمثل ٣٩١.٣٦ ٢١٧ ١٥ جنيه مصرى قيمة الزيادة فى رأس مال الشركة المصدر و ٦١٢ ٧٨٢ ٦٨٤ جنيه مصرى والتى تمثل اجمالى علاوة اصدار الأسهم .

بتاريخ ٩ مايو ٢٠١٩ تم زياده رأس مال الشركه المصدر و المدفوع بقرار من مجلس إداره الشركه المنعقد بتاريخ ٣ مارس ٢٠١٩ بزياده رأس مال الشركه عن طريق اصدار ٢٨ مليون سهم بالقيمه الاسميه ٠.١٦ جنيه مصرى بقيمه اجماليه ٠٠٠ ٤٨٠ ٤ جنيه مصرى ، على ان تكون كامل قيمه الزياده ممولة بالكامل من رصيد الأرباح المرحله ، وتخصيص كامل الأسهم المصدره وعددها ٢٨ مليون سهم لنظام الاثابه و التحفيز المعتمد من الهيئه العامه للرقابه الماليه بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ ليصبح راس المال المصدر و المدفوع ٣٩١ ٦٩٧ ١١٩ جنيه مصرى.

بتاريخ ٣ اكتوبر ٢٠١٩ تم زياده راس مال الشركه المصدر و المدفوع بقرار من مجلس الإداره بتاريخ ١٣ مايو ٢٠١٩ و المعتمد من الجمعيه العموميه للشركه بتاريخ ٨ سبتمبر ٢٠١٩ عن طريق توزيع اسهم مجانيه على المساهمين كل بحسب نسبه مساهمته وبواقع ثلاثه اسهم لكل خمسه اسهم على ان تكون كامل قيمه الزياده ممولة بالكامل من رصيد الأرباح المرحله بالقيمه الإسميه ٠.١٦ جنيه مصرى بقيمه اجماليه ليصبح راس المال المصدر و المدفوع ٨٤٠ ٥١٥ ١٩١ جنيه مصرى موزعه على ٠٠٠ ٩٧٤ ١٩٦ ١ سهم.

بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠٢١ تم تعديل رأس المال المرخص به ليصبح ٩٥٠ مليون جنيه مصري بدلا من ١ مليار جنيه مصرى و تم التأشير فى السجل التجارى بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠٢١.

وفيما يلى بيان بهيكل رأس المال في تاريخ المركز المالى:

هيكل المساهمين	عدد الأسهم	القيمه جنيه مصرى	النسبه
شركة كونسوليديتيد فاينانشيال هولدينج	٧٠٩ ٠٥٤ ٢١٤	١١٣ ٤٤٨ ٦٧٥	%٥٩,٢٤
أوراسكوم المالية القابضه	٣٥٠ ٠٨٨ ٧٨٦	٥٦ ٠١٤ ٢٠٦	%٢٩,٢٥
مساهمين أخرين	٩٢ ٥٤٢ ١٢٤	١٤ ٨٠٦ ٧٤٠	%٧,٧٢
أسهم الإثابه و التحفيز - المخصصه	٣٨ ٨٧٦ ٢٨٤	٦ ٢٢٠ ٢٠٥	%٣,٢٥
أسهم الإثابه و التحفيز - غير المخصصه	٦ ٤١٢ ٥٩٢	١ ٠٢٦ ٠١٤	%٠,٥٤
	١ ١٩٦ ٩٧٤ ٠٠٠	**١٩١ ٥١٥ ٨٤٠**	**%١٠٠**

(٢٢) أحتياطيات

	٣١ مارس ٢٠٢٤ جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ جنيه مصري
٢٢-١ أحتياطى قانونى	٩٥ ٧٥٧ ٩٢٠	٩٥ ٧٥٧ ٩٢٠
٢٢-٢ احتياطى علاوة اصدار اسهم	٨٣٧ ٧٢٣ ٥٢٦	٨٣٤ ٣٣٨ ٧٧٠
	٩٣٣ ٤٨١ ٤٤٦	**٩٣٠ ٠٩٦ ٦٩٠**

٢٢-١ إحتياطى قانونى

وفقاً لقانون الشركات والنظام الأساسي للشركة يتم تجنيب ٥٪ من صافى ربح شركة إلى الاحتياطى القانونى ويجوز وقف هذا التجنيب عندما يصل رصيد الاحتياطى القانونى إلى ٥٠٪ من رأس المال المصدر بناء على قرار الجمعية العامة العادية و تم وقف تجنيب هذا الاحتياطى لوصول الشركة الى ٥٠٪ من رأس المال المصدر.

٢٢-٢ إحتياطى علاوة إصدار أسهم

تم زيادة رأس مال الشركة في ١٤ إبريل ٢٠١٦ و ٥ إبريل ٢٠١٧ و ٥ نوفمبر ٢٠١٨ و ٩ مايو ٢٠١٩ و ٣ أكتوبر ٢٠١٩ مما نتج عنهم إحتياطى علاوة إصدار كالتالى:

بيان	–	
رصيد إحتياطى علاوة الإصدار في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	١ ٧٥٠ ١٦١	سهم
عدد أسهم الزيادة	١٧ ٥٠١ ٦١٠	جنيه مصرى
قيمة الزيادة في رأس المال	٢٨ ٧٨٠ ٣٢٤	جنيه مصرى
قيمة علاوة إصدار الأسهم	٢٨ ٧٨٠ ٣٢٤	**جنيه مصرى**
رصيد إحتياطى علاوة الإصدار في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٩٦٨ ٣٧٨	سهم
عدد أسهم الزيادة	٩ ٦٨٣ ٧٨٠	جنيه مصرى
قيمة الزيادة في رأس المال	٣٥ ٤٨٦ ٣٨٦	جنيه مصرى
قيمة علاوة إصدار الأسهم	٦٤ ٢٦٦ ٧١٠	**جنيه مصرى**
رصيد إحتياطى علاوة الإصدار في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٩٥ ١٠٨ ٦٩٦	سهم
عدد أسهم الزيادة	١٥ ٢١٧ ٣٩١	جنيه مصرى
قيمة الزيادة في رأس المال	٦٨٤ ٧٨٢ ٦١٢	جنيه مصرى
قيمة علاوة إصدار الأسهم	٧٤٩ ٠٤٩ ٣٢٢	**جنيه مصرى**
رصيد إحتياطى علاوة الإصدار في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٤٧٦ ٨٦٥ ٣٠٤	سهم
عدد أسهم الزيادة	٧٦ ٢٩٨ ٤٤٩	جنيه مصرى
قيمة الزيادة في رأس المال	١ ٣٥٩ ٨٢٠	جنيه مصرى
قيمة علاوة إصدار الأسهم (إثابه وتحفيز)	٧٥٠ ٤٠٩ ١٤٢	**جنيه مصرى**
رصيد إحتياطى علاوة الإصدار في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	١٦ ١٨١ ٣٤٠	جنيه مصرى
قيمة علاوة إصدار الأسهم (إثابه وتحفيز)	٧٦٦ ٥٩٠ ٤٨٢	**جنيه مصرى**
رصيد إحتياطى علاوة الإصدار في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٢٣ ٨٨٩ ١٣٣	جنيه مصرى
قيمة علاوة إصدار الأسهم (إثابه وتحفيز)	٧٩٠ ٤٧٩ ٦١٥	**جنيه مصرى**
رصيد إحتياطى علاوة الإصدار في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٢٩ ٧٥٦ ٠٣٧	جنيه مصرى
قيمة علاوة إصدار الأسهم (إثابه وتحفيز)	**٨٢٠ ٢٣٥ ٦٥٢**	**جنيه مصرى**
رصيد إحتياطى علاوة الإصدار في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١٤ ١٠٣ ١١٨	جنيه مصرى
قيمة علاوة إصدار الأسهم (إثابه وتحفيز)	**٨٣٤ ٣٣٨ ٧٧٠**	**جنيه مصرى**
رصيد إحتياطى علاوة الإصدار في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣ ٣٨٤ ٧٥٦	جنيه مصرى
قيمة علاوة إصدار الأسهم (إثابه وتحفيز)	**٨٣٧ ٧٢٣ ٥٢٦**	**جنيه مصرى**
رصيد إحتياطى علاوة الإصدار في ٣١ مارس ٢٠٢٤		

وطبقا لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ واللائحة التنفيذية له فإن قيمة علاوة الإصدار تضاف إلى الإحتياطى القانوني للشركة حتى يبلغ نصف قيمة رأس المال المصدر وما يزيد عن ذلك يكون احتياطي خاص ولا يمكن توزيعه بصفة ربح.

٢٣-الموقف الضريبي

أولا: الضريبة على إرباح الأشخاص الاعتبارية:

تم تقديم الاقرارات الضريبية للشركة للسنوات من بداية النشاط وحتى عام ٢٠٢٢ في المواعيد القانونية طبقا لأحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥.
جاري فحص السنوات ٢٠١٠ / ٢٠١٤ مع المأمورية.
السنوات ٢٠١٥/٢٠١٦ تم محاسبة الشركة تقديريا و تم الطعن عليه فى المواعيد القانونية و فى انتظار جلسة أعادة فحص تلك السنوات دفتريا.

ثانيا: ضريبة كسب العمل :

تقوم الشركة بسداد الضريبة بإنتظام وجارى اعداد البيانات اللازمة للفحص.

ثالثا : ضريبة الدمغة:

تم الفحص حتى عام ٢٠١٦ وسداد الضريبة المستحقة.
جاري تجهيز فحص السنوات ٢٠١٧ / ٢٠١٨.

٢٤ – الموقف القضائى

الدعاوى القضائية المتداولة

الدعوى رقم ٢٠٦٤ لسنة ٢٠١٩ الدائرة ٥ اقتصادى المقامة من السيدة/ جاكلين نبيل عطا الله غبريال ضد شركة كونتكت المالية القابضة و موضوعها المطالبة بتعويض و المطالبة بفرق سعر السهم بمبلغ و قدره ١,٢٥٩,٥٩١ جنيه (مليون و مائتان و تسعة و خمسون الف و خمسمائة و واحد و تسعون جنيها مصريا لا غير) و تم القضاء بجلسة ٢٠٢٠/٧/٢٧ برفض الدعوى و تم استئناف الحكم بالاستئناف رقم ٥٣٤ لسنة ١٢ق جلسة ٢٠٢٢/١/١٧ و تم الحكم بالزام و تعويض المستأنف ضدهما الثانى و الثالث و رفض الطلبات ضد الشركة و تم اقامة نقض على الحكم من الشركة المستأنف ضدها ثانيا و قيد برقم ٦٢٠٢ لسنة ٩٢ق و لم يحدد له جلسه بعد.

٢٥ – الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تتمثل الأدوات المالية للشركة في أرصدة النقدية وما في حكمها والعملاء والبنوك الدائنة والموردين والبنود ذات الطبيعة النقدية ضمن ارصدة المدينون والدائنون.
هذا وتتعرض الشركة لعدد من المخاطر المرتبطة بممارستها لأنشطتها نلخصها فيما يلي:

أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية

يقدم هذا الإيضاح معلومات حول مدى تعرض الشركة لكل من المخاطر التالية الناشئة عن استخدام الأدوات المالية، وأهداف الشركة وسياساتها وعملياتها فيما يتعلق بقياس هذه المخاطر وإدارتها وكذلك كيفية إدارة الشركة لرأس المال.
-يتحمل مجلس إدارة الشركة مسؤولية وضع إطار لإدارة المخاطر التي تتعرض لها الشركة والإشراف عليه. وتتحمل الإدارة العليا بالشركة مسؤولية وضع وتتبع سياسات إدارة المخاطر ورفع تقارير إلى الشركة الأم تتناول أنشطتها على أساس منتظم.
-تقوم لجنة المراجعة الداخلية بمتابعة اداء الإدارة العليا بالشركة في الالتزام بالسياسات والاجراءات المتبعة لإدارة المخاطر المالية، ومراجعة مدى كفاية السياسات والاجراءات المتبعة من قبل ادارة الشركة لمواجهة المخاطر المالية المتوقعة.

أ – خطر الائتمان

– هي خسائر مالية تتكبدها الشركة في حال تعثر العميل أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته التي ينظمها عقد الأداة المالية. ومن ثم تتعرض الشركة لمخاطر الائتمان بشكل رئيسي من العملاء وأوراق القبض ومدينون متنوعون وأرصدة مدينة أخرى والمستحق من أطراف ذات علاقة وكذا من أنشطتها المالية، بما في ذلك الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية.

أرصدة العملاء

ينشأ خطر الائتمان بناء على سياسة واجراءات وانظمة رقابة الشركة المتعلقة بإدارة المخاطر. حيث يتم قياس القوة الائتمانية لكل عميل على حدى من خلال عمل الاستعلام الميداني اللازم للتحقق من السمعة الطيبة والجدارة الائتمانية التي يتمتع بها العميل وكذلك مدى قدرته على سداد التزاماته المالية، ويتم تحديد الحد الائتماني بناءا على هذا التقييم. يتم مراقبة الأرصدة المعلقة للعملاء باستمرار. وتقوم الشركة بعمل دراسة اضمحلال في كل سنة مالية.

بالنسبة للاصول المالية التي تعتبر ذات قيمة ائتمانية مضمحلة ، يغطي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مبلغ الخسارة المتوقع أن تتكبدها الشركة. يتم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس كل حالة على حدة بالنسبة للمحافظ غير المتجانسة ، أو من خلال تطبيق معايير قائمة على المحفظة على الأصول المالية الفردية في هذه المحافظ عبر نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة للمحافظ المتجانسة.

تؤخذ في الاعتبار توقعات الظروف الاقتصادية المستقبلية عند حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. يتم تقدير الخسائر المتوقعة على مدى العمر بناءً على القيمة الحالية المرجحة باحتمالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة بموجب العقد ؛ والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة الحصول عليها.

المبلغ الناجم عن الخسائر الإئتمانية المتوقعة

المدخلات والافتراضات والأساليب المستخدمة فى تقدير حدوث زيادة كبيرة فى مخاطر الإئتمان.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التخلف عن السداد علي أداة مالية قد زاد بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي فإن الشركة تعتبر المعلومات المنطقية والداعمة ذات الصلة متاحة دون تكلفة ولا جهد لا مبرر لها. ويتضمن ذلك كلا من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية بناءا على الخبرة التاريخية للشركة والتقييم الإئتمانى للخبراء والمعلومات المقدمة على سبيل التنبؤ المستقبلي.

وقد تراءت إدارة الشركة بأنه لا داعي لعمل نماذج إحصائية لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال تحليل البيانات التاريخية او تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر حيث ان إدارة الشركة ستكون اكثر تحفظا من حيث تكوين المخصصات اللازمة. وبناءا علي ذلك فقد قامت إدارة الشركة بتغطية مخاطر الائتمان لتلك الشركات بنسبة ١٠٠٪ مخصصات وبذلك لا يوجد لدي تلك الشركات اية مخاطر ائتمانية متوقعة.

ب–خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في العوامل التي قد تؤثر على قدرة الشركة على سداد جزء او كل التزاماتها في تاريخ الاستحقاق وطبقا لسياسة الشركة يتم الاحتفاظ بالسيولة المناسبة لمواجهة التزامات الشركة الجارية بما يؤثر على تخفيض ذلك الخطر للحد الأدنى.

ج–خطر العملات الاجنبية

يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ولأغراض تخفيض ذلك الخطر فإن الشركة تراعى التوازن بين الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية.

د-خطر الفائدة

يتمثل هذا الخطر في تغيير أسعار الفائدة التي قد يكون لها تأثير على نتائج الأعمال وتعمل إدارة الشركة على الحصول على أفضل الشروط المتاحة في السوق بالنسبة للتسهيلات البنكية كما أنها تقوم بمراجعة أسعار الفائدة السائدة بصورة دورية بالإضافة إلى تثبيت أسعار الفائدة على الجزء المستخدم من القروض.

٢٦-أسس القياس

أعدت القوائم المالية المستقلة طبقا لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الأدوات المالية التى يتم قياسها بالقيمة العادلة أو بالتكلفة المستهلكة، بحسب الأحوال. هذا وقد تم عرض الاستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة فى القوائم المالية المستقلة المرفقة على أساس التكلفة وهى تمثل حصة الشركة المباشرة فى الملكية وليس على أساس نتائج أعمال وصافى أصول الشركات المستثمر فيها. هذا وتقدم القوائم المالية تفهماً أشمل للمركز المالى ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للشركة وشركاتها التابعة (الشركة).

٢٧-أهم السياسات المحاسبية

السياسات المحاسبية الموضحة أدناه تم تطبيقها بثبات خلال الفترة / الفترات المالية المعروضة في هذه القوائم المالية.

٢٧-١ عقود الايجار

قامت الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) بأثر رجعي وبالتالي لم يتم إعادة عرض معلومات المقارنة ويستمر الإفصاح عنها وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠). تفاصيل السياسات المحاسبية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) يتم الإفصاح عنها بشكل مستقل.

في بداية العقد تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان العقد عقد تأجير أو يتضمن عقد تأجير. وبكون العقد عقد تأجير أو يتضمن عقد تأجير إذا كان العقد ينقل حق السيطرة لاستخدام أصل محدد لفترة من الزمن لقاء مقابل. لتقييم ما إذا كان عقد التأجير ينقل حق السيطرة على استخدام أصل محدد، تستخدم الشركة تعريف عقد الايجار في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩).

تطبق هذه السياسة على العقود المبرمة في ١ يناير ٢٠٢١ أو بعده.

المستأجر

عند البدء أو عند تعديل عقد يحتوي على مكون ايجاري، تقوم الشركة بتوزيع المقابل المادي في العقد لكل عنصر ايجاري على أساس السعر التناسبى المستقل، ومع ذلك، بالنسبة لعقود إيجار العقارات، اختارت الشركة عدم فصل المكونات غير الايجارية والمحاسبة عن المكونات الايجارية وغير الايجارية كمكون ايجاري منفرد.

تقوم الشركة بالاعتراف بأصل حق الانتفاع والتزام التأجير في تاريخ نشأة عقد التأجير. يتم قياس أصل حق الانتفاع أوليا بالتكلفة والتي تتضمن المبلغ الاولي لالتزام عقد التأجير ويتم تسويته باي مبالغ مسددة في أو قبل تاريخ نشأة العقد، بالإضافة الى أي تكاليف مباشرة أولية تم تكبدها والتكاليف المقدرة لفك وإزالة الأصل محل العقد أو استعادة الأصل نفسه أو الموقع الذي يوجد فيه الاصل، مخصوماً منه أي حوافز تأجير مستلمة.

يتم استهلاك أصل حق الانتفاع لاحقا باستخدام طريقة القسط الثابت من تاريخ نشأة العقد وحتى نهاية مدة الايجار، ما لم يحول الإيجار ملكية الأصل محل العقد إلى الشركة بنهاية مدة عقد التأجير، أو إذا كانت تكلفة أصل "حق الانتفاع" تعكس أن الشركة ستمارس خيار الشراء، في هذه الحالة يتم استهلاك أصل حق الانتفاع على مدي العمر الإنتاجي للأصل والتي يتم تحديدها على نفس الاسس للعقارت والمعدات بالإضافة الى، انه يتم دوريا تخفيض أصل حق الانتفاع بقيمة خسائر الاضمحلال إن وجدت ويتم تعديلها بإعادة قياس إلتزام التأجير.

يتم قياس التزام التأجير مبدئيًا بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي لم يتم دفعها في تاريخ بدأ العقد، ويتم خصمها باستخدام معدل الفائدة الضمني في الإيجار، أو إذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل بسهولة فيجب أن يتم استخدام معدل الاقتراض الإضافي للمجموعة. وبشكل عام، تستخدم الشركة معدل اقتراضها الإضافي كمعدل للخصم.
تحدد الشركة معدل الاقتراض الإضافي من خلال الحصول على معدلات الفائدة من مصادر تمويل خارجية مختلفة وإجراء تعديلات معينة لتعكس شروط الإيجار ونوع الأصل المؤجر.

تتكون دفعات الايجار المدرجة في قياس التزام عقد التأجير من الآتي:
دفعات ثابتة، تشمل دفعات ثابتة في جوهرها.
- دفعات عقد تأجير متغيرة تعتمد على مؤشر أو معدل، ويتم قياسها أوليا باستخدام المؤشر أو المعدل في تاريخ بداية عقد التأجير.
- مبالغ يتوقع دفعها بواسطة المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية.
- سعر ممارسة خيار الشراء إذا كانت الشركة متأكدة من ممارسة هذا الخيار بصورة معقولة، مدفوعات الإيجار في فترة التجديد الاختيارية إذا كانت الشركة متاكدة بدرجة معقولة من ممارسة خيار التمديد ، وعقوبات الإنهاء المبكر لعقد الإيجار ما لم تكن الشركة متاكدة بشكل معقول من عدم الإنهاء المبكر.

يتم قياس التزام التأجير بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. والتي يتم إعادة قياسها إذا كان هناك تغيرات في دفعات الإيجار المستقبلية ناتج من تغير في مؤشر أو معدل مستخدم لتحديد تلك الدفعات، إذا كان هناك تغيير في تقدير الشركة للمبلغ المتوقع دفعه بموجب ضمان القيمة المتبقية ، إذا قامت الشركة بتغيير تقييمها ما إذا كانت ستمارس خيار الشراء أو التمديد أو الإنهاء أو إذا كان هناك دفع إيجار ثابت من حيث الجوهر.
عند إعادة قياس التزام الإيجار بهذه الطريقة ، يتم إجراء تعديل على القيمة الدفترية لاصل حق الانتفاع، أو يتم تسجيله ضمن الأرباح أو الخسائر إذا تم تخفيض القيمة الدفترية لاصل حق الانتفاع الى الصفر.
تعرض الشركة أصول حق الانتفاع التي لا تستوفي تعريف الاستثمارات العقارية ضمن العقارات والالات والمعدات' والتزامات الإيجار ضمن القروض والسلفيات في قائمة المركز المالي.

الإيجارات قصيرة الأجل وإيجارات الأصول صغيرة القيمة.
اختارت الشركة عدم الاعتراف بأصول حق الانتفاع والتزامات التأجير لإيجارات الأصول صغيرة القيمة والإيجارات قصيرة الأجل ، بما في ذلك معدات تكنولوجيا المعلومات. تعترف الشركة بدفعات الإيجار المرتبطة بهذه الإيجارات كمصروف على أساس طريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

٢٧-٢ العملات الأجنبية

المعاملات بالعملات الأجنبية
يتم ترجمة المعاملات الأجنبية بعملة التعامل الخاصة بالشركة بسعر الصرف في تواريخ المعاملات.
الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية يتم ترجمتها لعملة التعامل بسعر الصرف في تاريخ إعداد القوائم المالية.
يتم ترجمة الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف المستخدم عند تحديد القيمة العادلة.
يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية بسعر الصرف في تاريخ المعاملة.
وبصفة عامة يتم الاعتراف بفروق العملة في الأرباح أو الخسائر. وباستثناء، فروق العملة الناتجة من ترجمة ما يتم الاعتراف به في بنود الدخل الشامل الأخر:

* الاستثمارات المتاحة للبيع في أدوات حقوق الملكية (باستثناء الاضمحلال، حيث يتم إعادة تبويب فروق العملة بنود الدخل الشامل الأخر الي الأرباح أو الخسائر).
* الالتزامات المالية التي تم تخصيصها كأداة تغطية مخاطر لتغطية خطر صافي الاستثمار في نشاط أجنبي ما دامت التغطية فعالة.
* أدوات التغطية المستخدمة في خطر التدفقات النقدية ما دامت التغطية فعالة.

٢٧-٣ تحقق الإيراد

تقوم الشركة بإثبات الإيرادات بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) باستخدام نموذج الخمس الخطوات أدناه:

الخطوة ١: تحديد العقد مع العميل	يُعرّف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً والتزامات قابلة للتنفيذ ويحدد الضوابط التي يجب الوفاء بها لكل عقد.
الخطوة ٢: تحديد التزامات الأداء	التزام الأداء هو وعد في عقد مع عميل لنقل سلعة أو خدمة إلى العميل.
الخطوة ٣: تحديد سعر المعاملة	سعر المعاملة هو مبلغ المُقابل الذي تتوقع الشركة أن يكون لها حق فيه مقابل تحويل السلع أو الخدمات المُتعهد بها إلى العميل، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف أخرى.
الخطوة ٤: توزيع سعر المعاملة	بالنسبة للعقد الذي يحتوي على أكثر من التزام أداء، تقوم الشركة بتوزيع سعر المعاملة على كل التزام أداء بمبلغ يصف مبلغ المُقابل الذي تتوقع الشركة أن يكون لها حق فيه مقابل الوفاء بكل التزام أداء.
الخطوة ٥: إثبات الإيرادات	تقوم الشركة بإثبات الإيرادات عندما (أو كلما) أوفت بالتزام الأداء عن طريق نقل السلع أو الخدمات التي وُعد بها العميل بموجب العقد.

الفوائد الدائنة

يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة بقائمة الدخل باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بالإيرادات من توزيعات الأرباح الناتجة من استثمارات الشركة بقائمة الدخل في التاريخ الذي ينشأ فيه حق للشركة في تحصيل قيمة هذه الأرباح.

٢٧– ٤ الأدوات المالية

التصنيف والقياس

تحدد الشركة طبيعة نموذج الأعمال من خلال النظر في الطريقة التي تدار بها الاصول المالية لتحقيق هدف الأعمال على النحو الذي تحدده الإدارة.

–عند الاعتراف الاولي ، يتم تصنيف الاصول المالية على أنها مقاسة على النحو التالي:

•التكلفة المستهلكة ("AC").

•القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ("FVOCI").

•القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ("FVTPL").

تم تبويب الأصول المالية طبقا لكيفية ادارتهم (نموذج اعمال الشركة) وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية.

القياس اللاحق

يتم تصنيف الأصل المالي على أنه يتم قياسه لاحقًا على النحو التالي: التكلفة المستهلكة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVOCI)أو بالقيمة العادلة من خلال الارباح و الخسائر على أساس كل من نموذج أعمال الشركة لإدارة الأصل المالي وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي.

– يتم قياس أداة الدين بالتكلفة المستهلكة إذا استوفت الشرطين التاليين:

• يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بأصول مالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

• ينتج عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة تكون فقط مدفوعات المبلغ الأصلى والفائدة على المبلغ المستحق السداد.

– يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفت الشرطين التاليين:

• يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال جمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية.

• ينتج عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية تكون فقط مدفوعات المبلغ الأصلى والفائدة على المبلغ المستحق السداد.

– يتم قياس ادوات الدين بخلاف ذلك بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

لا يتم إعادة تصنيف الاصول المالية بعد الاعتراف الأولي بها ما لم تغير الشركة نموذج أعمالها لإدارة الاصول المالية ، وفي هذه الحالة يتم إعادة تصنيف جميع الاصول المالية في اليوم الأول من الفترة المالية التالية للتغيير في نموذج الأعمال.

قد تختار الشركة بشكل غير قابل للتغيير قياس الاستثمارات في حقوق الملكية التى ليست مبوبة كاستثمارات بغرض المتاجرة لتكون مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند التطبيق الاولى وسوف يتم هذا الاختيار على أساس كل اداة مالية على حده.

– يتم قياس أدوات حقوق الملكية بخلاف ذلك بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

بالإضافة إلى ذلك ، قد تختار الشركة بشكل غير قابل للتغيير تحديد أصل مالي يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ليتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر عند الاعتراف الاولى ، وذلك فى هذه الحالة ما إذا كان إعادة التصنيف سيؤدى الى تحقيق التوافق المحاسبي.

تقييم نموذج الاعمال

تقوم الشركة بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بأصل مالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس بشكل أفضل الطريقة التي يتم بها إدارة الأعمال ويتم بها تقديم المعلومات للإدارة. تتضمن المعلومات التي تم النظر فيها ما يلي:

–السياسات والأهداف المحددة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات عمليًا. يشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيراد الفوائد التعاقدية او مطابقة مدة الأصول المالية مع مدة أي إلتزامات ذات صلة أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول.

– كيف يتم تقييم أداء المحفظة وتقديم التقارير عنها إلى إدارة الشركة.

–المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الاعمال) وكيفية إدارة تلك المخاطر.

تكرار وحجم وتوقيت المبيعات في الفترات السابقة وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل.

وفي الوقت نفسه ، لم يقتصر نطاق الشركة على المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل ولكن مع الأخذ في الاعتبار التقييم العام لكيفية تحقيق الهدف الذي أعلنته الشركة لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفق النقدي.

الاصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو المُدارة والتي يتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لأنها لا يحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولا يتم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية.

-تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والفائدة:

لأغراض هذا التقييم ،يتم تعريف المبلغ الأصلي علي انه القيمة العادلة للاصل المالي عند الاعتراف الاولي. يتم تعريف الفائدة علي انها المقابل المادي للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي محل السداد خلال فترة زمنية معينة ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى مثل مخاطر السيولة و التكاليف الإدارية وكذلك هامش الربح.

وفي اطار تقييم ما اذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد مدفوعات للمبلغ الأصلي والفائدة فان الشركة تأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للاداة .وهذا يشمل تقييم ما اذا كان الأصل المالي يحتوي علي بنود تعاقدية قد تغير وقت ومبلغ التدفقات النقدية التعاقدية وفى هذه الحالة فان ذلك لن يستوفي هذا الشرط.

الأصول المالية – القياس اللاحق والأرباح والخسائر

-الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر: تقاس الأصول المالية لاحقا بالقيمة العادلة. اي عوائد أو توزيعات أرباح يتم اثباتها ضمن الأرباح أو الخسائر.

-الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة : تقاس هذة الأصول لاحقا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة، التكلفة المستهلكة يتم تخفيضها بخسائر الاضمحلال. إيرادات الفوائد، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحلال يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح والخسائر. وبالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الإستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر.

-أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: تقاس هذة الأصول لاحقا بالقيمة العادلة.

إيرادات الفوائد يتم احتسابها باستخدام طريقة الفائدة الفعالة، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحلال يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح والخسائر. صافى الأرباح والخسائر الأخرى يتم الاعتراف بها ضمن الدخل الشامل الاخر. عند الإستبعاد، مجمع الأرباح والخسائر المدرجة ضمن الدخل الشامل الاخر يتم إعادة تبويبه ليصبح ضمن الأرباح والخسائر.

-استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: تقاس تلك الأصول المالية لاحقا بالقيمة العادلة. توزيعات الأرباح يتم الاعتراف بها كإيراد ضمن الأرباح والخسائر مالم تكن توزيعات الأرباح تمثل بشكل واضح استردادا لجزء من تكلفة الاستثمار. صافي الأرباح والخسائر الأخرى يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تبويبها على الإطلاق ضمن الأرباح أو الخسائر.

الإلتزامات المالية – التبويب والقياس اللاحق والأرباح والخسائر

يتم تبويب الإلتزامات المالية على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

يتم تبويب الإلتزامات المالية على أنها مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا تم تبويبها على أنها محتفظ بها لأغراض المتاجرة أو كانت ضمن المشتقات المالية أو تم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولي.

يتم قياس الإلتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر بما في ذلك مصروف الفوائد ضمن الأرباح والخسائر.

الإلتزامات المالية الأخرى يتم قياسها لاحقًا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة، ويتم الاعتراف بمصروف الفوائد وأرباح وخسائر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن الأرباح والخسائر، وبالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الإستبعاد تسجل أيضا ضمن الأرباح والخسائر.

الاستبعاد

الأصول المالية

تقوم الشركة بإستبعاد الأصل المالي عند إنقضاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي، أو تقوم بتحويل الحقوق التعاقدية لإستلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يكون قد تم فيها تحويل جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بشكل جوهري، أو التي لا تقوم فيها الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهرى ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصول المالية.

قد تدخل الشركة في معاملات تقوم بموجبها بتحويل الأصول المعترف بها في قائمة مركزها المالي، ولكنها تحتفظ بكافة مخاطر ومنافع الأصول المحولة وفي هذه الحالة لا يتم إستبعاد الأصول المحولة.

التزامات مالية

يتم إستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم سداد الالتزامات التعاقدية أو الغائها أو انقضاء مدتها. تقوم الشركة أيضًا بإستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم تعديل شروطها وتكون التدفقات النقدية للالتزامات المعدلة تختلف اختلافا جوهريا ، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالالتزامات المالية الجديدة على أساس الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.

عند إستبعاد الالتزامات المالية فان الفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المدفوع (بما في ذلك أي أصول غير نقدية تم تحويلها أو التزامات تم تحملها) يتم الاعتراف بها ضمن الأرباح والخسائر.

الاضمحلال

تطبق الشركة كلاً من الأساليب العامة والمبسطة لقياس خسارة الائتمان المتوقعة على الاصول المالية التي يتم الاعتراف بها بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين التي يتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يمكن أن تنتقل الأصول المالية بين ثلاث مراحل وفقًا للتغيرات في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي.

يتم الاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الاصول المالية في قائمة الدخل ضمن مصروفات خسائر الائتمان.

نموذج نهج مبسط

- فيما يتعلق بارصدة العملاء المتعلقة بالاتعاب والعمولات ، يتم تنفيذ نموذج النهج المبسط لتحديد الاضمحلال على خطوتين:
- أي ارصدة عملاء متخلفة عن السداد يتم تقييمها بشكل فردي للاضمحلال. و
- يتم الاعتراف باحتياطي عام لجميع ارصدة العملاء الأخرى (بما في ذلك تلك التي لم يتأخر موعد استحقاقها) بناءً على معدلات الخسارة التاريخية المحددة وتوقعات الخسائر الائتمانية.

نموذج النهج العام

–تنطبق متطلبات الاضمحلال للنموذج العام لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) على جميع الأرصدة المعرضة لخطر الائتمان التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، باستثناء الارصدة التي يغطيها النموذج المبسط كما هو مذكور أعلاه.

–لأغراض سياسة الاضمحلال أدناه ، يشار إلى هذه الأدوات باسم ("الأصول المالية").

–تم تغير اسلوب تحديد خسائر الاضمحلال والمخصصات من نموذج خسارة الائتمان المتكبدة حيث يتم الاعتراف بخسائر الائتمان عند وقوع حدث خسارة محدد بموجب المعيار المحاسبي السابق ، إلى نموذج خسارة الائتمان المتوقعة بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) ، حيث يتم أخذ المخصصات عند بداية الاعتراف بالأصل المالي ، بناءً على توقعات خسائر الائتمان المحتملة في وقت الاثبات الأولي.

–يقدم معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) منهجًا من ثلاث مراحل للاضمحلال في قيمة الأصول المالية التي لم تنخفض قيمتها الائتمانية في تاريخ الاعتراف الاولى أو الشراء. يتم تلخيص هذا النهج على النحو التالي:

المرحلة (١): خسارة الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا:

تتضمن المرحلة (١) الاصول المالية عند الاعتراف الاولي والتي ليس بها زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو التي تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة. بالنسبة لهذه الاصول ، يتم الاعتراف بخسارة الائتمان المتوقعة على إجمالي القيمة الدفترية للأصل بناءً على الخسائر الائتمانية المتوقعة. بالنسبة لهذه الاصول ، تنتج الخسائر الائتمانية المتوقعة من أحداث التخلف عن السداد المحتملة خلال ١٢ شهرًا بعد تاريخ التقرير.

المرحلة (٢): الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة – ليست مضمحلة ائتمانيا:

تتضمن المرحلة (٢) الاصول المالية التي كان لديها زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ولكن ليس لديها دليل موضوعي على الاضمحلال. بالنسبة لهذه الأصول ، يتم الاعتراف بخسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر ، ولكن لا تزال الفائدة تحسب على إجمالي القيمة الدفترية للأصل. الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة هي خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

المرحلة (٣): الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة – مضمحلة ائتمانيا:

تتضمن المرحلة (٣) الأصول المالية التي لديها دليل موضوعي على الاضمحلال في تاريخ التقرير. بالنسبة لهذه الاصول، يتم إثبات خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتوقع للاداة المالية.

الأصول غير المالية

– في تاريخ نهاية كل فترة مالية، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال. وإذا كان الامر كذلك تقوم الشركة بعمل تقدير للقيمة الإستردادية للأصل.

– لإجراء اختبار اضمحلال القيمة لأصل يتم تجميع الاصول معا الي أصغر مجموعة اصول تتضمن الاصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلة من الاستعمال المستمر ومستقلة الى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الاصول الاخرى او مجموعات الاصول –وحدات توليد النقد. يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الاعمال على الوحدات التي تولد النقد او مجموعات هذه الوحدات لدى الشركة المقتنية والمتوقع منها الاستفادة من عملية التجميع.

–القيمة الإستردادية للأصل او للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصا تكاليف البيع او قيمته الاستخدامية ايهما أكبر، القيمة الاستخدامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها مخصومة بسعر خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المُحددة للأصل او وحدة توليد النقد.

–يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل او للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الإستردادية.

–يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال في الارباح او الخسائر. ويتم توزيعها اولا لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد، ثم تخفيض الاصول الاخرى للوحدة بالتناسب على اساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.

–لا يتم عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة في فترة لاحقة. بالنسبة للأصول الاخرى، يتم عكس خسائر الاضمحلال الى المدى الذي لا يتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الاهلاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

٢٧– ٥ رأس المال

أ–الأسهم العادية

تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإصدار الاسهم العادية يتم المحاسبة عنها بخصمها من حقوق الملكية. ضريبة الدخل المرتبطة بتكاليف المعاملة المتعلقة بحقوق الملكية يتم المحاسبة عنها وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل".

٢٧ – ٦ المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الشركة التزام حالى قانونى أو حكمى نتيجة لحدث سابق ، ويكون معه من المتوقع أن يتطلب ذلك تدفقاً خارجاً للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام ، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام . ويتم مراجعة المخصصات فى تاريخ القوائم الماليه وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالى . وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد جوهرياً فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للإنفاق المتوقع المطلوب لتسوية الالتزام .

٢٧– ٧ ضريبة الدخل

– يتم الاعتراف بالضريبة الجارية وبالضريبة المؤجلة كإيراد أو كمصروف في أرباح او خسائر الفترة، فيما عدا الحالات التي تنشأ فيها الضريبة من عملية أو حدث يعترف به – في نفس الفترة أو في فترة مختلفة – خارج الأرباح أو الخسائر سواء في الدخل الشامل الأخر أو ضمن حقوق الملكية مباشرة أو تجميع الأعمال.

ضريبة الدخل الجارية

– يتم الاعتراف بالضرائب الجارية للفترة الحالية والفترات السابقة والتي لم يتم سدادها بعد كالتزام، أما إذا كانت الضرائب التي تم سدادها بالفعل في الفترة الحالية والفترات السابقة تزيد عن القيمة المستحقة عن هذه الفترات فيتم الاعتراف بهذه الزيادة كأصل. تقاس قيم الالتزامات (الأصول) الضريبية الجارية للفترة الحالية والفترات السابقة بالقيمة المتوقع سدادها إلى (استردادها من) الإدارة الضريبية، باستخدام أسعار الضرائب (وقوانين الضرائب) السارية أو في سبيلها لأن تصدر في تاريخ نهاية الفترة المالية. تخضع توزيعات الأرباح للضريبة كجزء من الضريبة الجارية.

لا يتم عمل مقاصه للأصول والالتزامات الضريبية الا عند استيفاء شروط معينه.

الضريبة المؤجلة

– يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالنسبة للفروق المؤقتة بين الأساس المحاسبي للأصول والالتزامات والأساس الضريبي لتلك الأصول والالتزامات. يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة التي ينتظر خضوعها للضريبة فيما عدا ما يلي:

الاعتراف الأولى بالشهرة، أو الاعتراف الأولى بالأصل أو الالتزام للعملية التي:

(١) ليست تجميع الأعمال.

(٢) لا تؤثر على صافي الربح المحاسبي ولا على الربح الضريبي (الخسارة الضريبية).

الفروق المؤقتة المرتبطة باستثمارات في شركات تابعة وشركات شقيقة وحصص في مشروعات مشتركة الي المدي الذي يمكن فيه السيطرة على توقيت عكس تلك الفروق المؤقتة ومن المرجح ان مثل هذه الفروق لن يتم عكسها في المستقبل المنظور.

– يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل الناشئ عن ترحيل الخسائر الضريبية والحق في الخصم الضريبي غير المستخدم والفروق الموقتة القابلة للخصم عندما يكون هناك احتمال قوي بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل. ويتم تحديد الربح الضريبي المستقبلي عن طريق خطة العمل المستقبلية للشركة. يتم إعادة تقدير موقف الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها في نهاية كل فترة مالية وتعترف بالأصول الضريبية المؤجلة التي لم تعترف بها من قبل إلى المدى الذي أصبح من المرجح معه مستقبلاً وجود ربح ضريبي يسمح باستيعاب قيمة الأصل الضريبي المؤجل.

– يتم قياس الضريبية المؤجلة باستخدام أسعار الضرائب المتوقع تطبيقها عند تحقق الفروق الموقتة وذلك باستخدام اسعار الضريبة السارية أو التي في سبيلها لأن تصدر.

– عند قياس الضريبة المؤجلة في نهاية الفترة المالية يتم الاخذ في الاعتبار الاثار الضريبة للإجراءات التي تتبعها الشركة للاسترداد أو سداد القيمة الدفترية لأصولها والتزاماتها.

– لا يتم عمل مقاصه للأصول والالتزامات الضريبية الا عند استيفاء شروط معينه.

٢٧– ٨ المدينون والأرصدة المدينة الأخرى

يتم اثبات المدينون التي لا تتضمن فوائد بالقيمة الاسمية مخصوما منها قيمة المبالغ المتوقع عدم تحصيلها والتي يتم تقديرها عندما يكون من غير المحتمل تحصيل المبلغ بالكامل كما يتم تخفيض قيمة رصيد المدينون بقيمة الديون الرديئة عند تحديدها. هذا ويتم إثبات الأرصدة المدينة الأخرى بالتكلفة ناقصا خسائر الاضمحلال.

٢٧ – ٩ الدائنون والمصروفات المستحقة والأرصدة الدائنة الأخرى

يتم إثبات الدائنون والمصروفات المستحقة والأرصدة الدائنة الأخرى بتكلفتها.

٢٧ – ١٠ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتمثل الأطراف ذات العلاقة في كل من الشركات الشقيقة وكبار المساهمين والمديرين والإدارة العليا للشركة ، وتمثل أيضا الشركات المسيطر عليها أو خاضعة لسيطرة مشتركة أو نفوذ مؤثر من قبل تلك الأطراف ذات العلاقة ، ويتم اعتماد عقود المعاوضة في الجمعية العامه العاديه.

٢٧ – ١١ الإحتياطي القانوني

طبقاً للنظام الأساسى للشركة ، يجنب ٥٪ من صافى أرباح العام لتكوين إحتياطى قانونى حتى يبلغ هذا الإحتياطي ٥٠٪ من رأس مال الشركة المصدر . ويستعمل الإحتياطي بناء على قرار من الجمعية العامة وفقاً لاقتراح مجلس الإدارة ومتى نقص هذا الاحتياطى يتعين العودة إلى الاقتطاع مرة أخرى.

٢٧ – ١٢ قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة، ولغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتم تعريف النقدية وما في حكمها على أنها أرصدة النقدية بالصندوق والحسابات الجارية لدى البنوك، بالإضافة إلى الودائع لأجل وأذون الخزانة التي تكون استحقاقها خلال ثلاثة

أشهر أو أقل والاستثمارات الأخرى قصيرة الأجل عالية السيولة – إن وجدت، والتي تستحق خلال ثلاثة اشهر او اقل وتتوفر للشركة بدون أية قيود، ويعتبر رصيد بنوك أرصدة دائنة ورصيد بنوك سحب على المكشوف والذي يسدد عند طلبه جزءاً من إدارة الشركة للنقدية كأحد مكونات بند النقدية وما في حكمها وذلك لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية.

٢٧ – ١٣ المصروفات التمويليه

يتم تحميل المصروفات التمويليه كمصروف خلال الفترة المالية التى تكبدت فيها الشركة تلك التكلفة على قائمة الدخل فى تاريخ إستحقاقها طبقاً للتعاقد مع الجهات الممولة.

٢٧ – ١٤ المصروفات

يتم الاعتراف بجميع المصروفات شاملة مصروفات التشغيل، المصروفات الإدارية والعمومية والمصروفات الأخرى مع إدراجها بقائمة الدخل فى السنة المالية التى تحققت فيها تلك المصروفات.

٢٧ – ١٥ الشركات التابعة

الشركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها المجموعة.

تسيطر المجموعة على المنشأة المستثمر فيها عندما تتعرض أو يحق لها عوائد متغيرة من خلال مشاركتها وقدرتها في التأثير على العوائد من خلال سلطتها على المنشأة المستثمر فيها.

تتضمن القوائم المالية المجمعة الشركات التابعة التي تسيطر عليها بدءًا من تاريخ السيطرة حتى تاريخ فقد السيطرة.

٢٧ – ١٦ استثمارات يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية

تتكون الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية من الحصص في شركات شقيقة والمشروعات المشتركة.

الشركات الشقيقة هي الشركات التي يكون للمجموعة فيها نفوذ مؤثر على السياسات المالية والتشغيلية، ولكنه لا يمتد إلى كونه سيطرة أو مشروع مشترك.

المشروع المشترك هو ترتيب مشترك يكون للمجموعة فيه سيطرة مشتركة وحقوق في صافي الأصول المرتبطة بالترتيب.

يتم المحاسبة عن حصص الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية بحيث يتم الاعتراف الأولي بالتكلفة متضمناً التكاليف المرتبطة بعملية الاقتناء.

ويتم القياس اللاحق في القوائم المالية المجمعة بزيادة أو تخفيض القيمة الدفترية للاستثمار بنصيب المجموعة في الأرباح أو الخسائر وبنود الدخل الشامل الأخر في الشركة المستثمر فيها.

٢٨ – أحداث هامه:

في ضوء الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية والمخاطر الجيوسياسية التي تواجها البلاد فقد قامت الحكومة ممثلة بشكل أساسي في البنك المركزي المصري باتخاذ حزمة من الإجراءات المالية خلال عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ لاحتواء أثر تلك الأزمات وكذلك الأثر التضخمي الناتج عنها على الاقتصاد المصري، ومن بين هذه الإجراءات تخفيض قيمة الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية ورفع معدل الفائدة على الإيداع والإقراض لليلة واحدة ووضع حدود قصوى على السحب والإيداع النقدي بالبنوك. مما نتج عنه نقص في معدلات التبادل والاتاحة للعملات الأجنبية من خلال القنوات الرسمية والذى أدى الى تأخير سداد المديونيات بالعملات الأجنبية وكذا ارتفاع تكاليف الشراء و تكاليف السداد.

و قد أصدر البنك المركزي المصري في ٦ مارس ٢٠٢٤ قراراً برفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة بواقع ٦٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٧,٢٥ %، ٢٨,٢٥ %، على التوالي. كما تم رفع سعر الائتمان والخصم كذلك بواقع ٦٠٠ نقطة ليصل إلى ٢٧,٧٥ %، مع السماح باستخدام سعر صرف مرن يتم تحديده وفقاً لآليات السوق. وقد أدي ذلك الي ارتفاع متوسط سعر الصرف الرسمي للدولار الأمريكي خلال الأسبوع الأول من تاريخ قرار البنك المركزي، ليصل ما بين ٤٩ الي ٥٠ جنيه/دولار.

إصدارات جديدة وتعديلات على معايير المحاسبة المصرية

- بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٣ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٨٨٣) لعام ٢٠٢٣ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية و بتاريخ ٣ مارس ٢٠٢٤، صدر قرار أخر لرئيس مجلس الوزراء رقم (٦٣٦) لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض الأحكام الأخرى من معايير المحاسبة المصرية، وفيما يلي ملخص لأهم تلك التعديلات:

المعايير الجديدة او التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣ "الأصول الثابتة واهلاكاتها " ومعيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣ "الأصول غير الملموسة".	١- تم إعادة اصدار هذه المعايير في ٢٠٢٣، حيث تم السماح باستخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة. وقد ترتب على ذلك تعديل الفقرات المرتبطة باستخدام خيار نموذج إعادة التقييم ببعض معايير المحاسبة المصرية السارية، وفيما يلي بيان تلك المعايير: - معيار المحاسبة المصري رقم (٥) "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء". - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل" - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) " اضمحلال قيمة الأصول" - معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) " عقود التأجير" ٢- تماشيا مع التعديلات التي تمت على معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) المعدل ٢٠٢٣	لا يوجد تأثير على القوائم المالية للشركة.	تطبق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج اعاده التقييم على الفترات المالية التي تبدأ في او بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وذلك بأثر رجعى، مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج إعادة التقييم بشكل أولي بإضافته الي حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مره. تطبق تلك التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير ٢٠٢٣، وذلك بأثر رجعى، مع اثبات الأثر التراكمي للمعالجة المحاسبية للنباتات المثمرة بشكل أولي بإضافته الي رصيد الأرباح أو

المعايير الجديدة او التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
	"الزراعة" فقد تم تعديل الفقرات (٣)، (٦)، (٣٧) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة واهلاكاتها "، كما تم إضافة الفقرات ٢٢(أ) و٨٠(ج) و٨٠(د) الى نفس المعيار، وذلك فيما يتعلق بالنباتات المثمرة. لا يلزم الشركة الإفصاح عن المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة ٢٨(و) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) للفترة الحالية، وهصي فترة القوائم المالية التي يطبق فيها لأول مرة معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) المعدل ٢٠٢٣ ومعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣ فيما يتعلق بالنباتات المثمرة. ولكن يجب الإفصاح عن المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة ٢٨(و) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) لكل فترة سابقة معروضة. قد تختار الشركة أن تقيس بنداً من بنود النباتات المثمرة بقيمته العادلة في بداية أسبق فترة معروضة في القوائم المالية للفترة التي طبقت فيها الشركة لأول مرة التعديلات الواردة أعلاه وأن تستخدم تلك القيمة العادلة باعتبارها تكلفتها الافتراضية في ذلك التاريخ. ويجب إثبات أي فرق بين القيمة الدفترية السابقة والقيمة العادلة في الزصيد الافتتاحي بإضافته الي حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية أسبق فترة معروضة.		الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذه المعالجة لأول مرة.

المعايير الجديدة او التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) المعدل ٢٠٢٣ "الاستثمار العقاري"	١- تم إعادة اصدار هذا المعيار في ٢٠٢٣، حيث تم السماح باستخدام نموذج القيمة العادلة عند القياس اللاحق للاستثمارات العقارية. ٢- وقد ترتب على ذلك تعديل لبعض الفقرات المرتبطة باستخدام خيار نموذج القيمة العادلة ببعض معايير المحاسبة المصرية السارية، وفيما يلي بيان تلك المعايير: - معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٥) "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء". - معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) " أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية " - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل" - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) " اضمحلال قيمة الأصول " - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة" - معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) " عقود التأجير"	لا تمتلك الشركة هذا النوع من الأصول، وبناء على ذلك، فإن هذا التغيير ليس له تأثير على القوائم المالية للشركة.	تطبق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج القيمة العادلة على الفترات المالية التي تبدأ **في او بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وذلك بأثر رجعي**، مع اثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج القيمة العادلة بشكل أولي **بإضافته الي رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة.**

المعايير الجديدة او التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيار المحاسبة المصري رقم (٣٦) المعدل ٢٠٢٣ "التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية"	١- تم إعادة اصدار هذا المعيار في ٢٠٢٣، حيث تم السماح باستخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق لأصول التنقيب والتقييم. ٢- تقوم الشركة بتطبيق إما نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم لأصول التنقيب والتقييم، على ان يتم التقييم بمعرفه خبراء متخصصين في التقييم والتثمين ضمن المقيدين في سجل مخصص لذلك بوزارة البترول، وفي حالة تطبيق نموذج إعادة التقييم (سواء النموذج الوارد في معيار المحاسبة المصري (١٠) "الأصول الثابتة واهلاكاتها" أو النموذج الوارد في معيار المحاسبة المصري (٢٣) "الأصول غير الملموسة") فيجب أن يكون متسقاً مع تبويب الأصول وفقا للفقرة رقم (١٥) من معيار المحاسبة المصري رقم (٣٦) المعدل ٢٠٢٣.	لا تمتلك الشركة هذا النوع من الأصول، وبناء على ذلك، فإن هذا التغيير ليس له تأثير على القوائم المالية للشركة.	تطبق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج اعاده التقييم على الفترات المالية التي تبدأ **في او بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وذلك بأثر رجعى،** مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج إعادة التقييم بشكل أولي **بإضافته الي حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مره.**
معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) المعدل ٢٠٢٣ "الزراعة"	تم إعادة اصدار هذا المعيار في ٢٠٢٣، حيث تم تعديل الفقرات (1- ٥)، و(٨)، و(٢٤)، و(٤٤) وأضافه الفقرات (5أ) -(5ج) و (٦٣)، فيما يخص المعالجة المحاسبية للنباتات المثمرة، (وعدل طبقاً لذلك معيار المحاسبة المصري (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكاتها").	لا تمتلك الشركة هذا النوع من الأصول، وبناء على ذلك، فإن هذا التغيير ليس له تأثير على القوائم المالية للشركة.	تطبق تلك التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ **في أو بعد 1 يناير ٢٠٢٣، وذلك بأثر رجعى،** مع اثبات الأثر التراكمي للمعالجة المحاسبية للنباتات المثمرة بشكل أولي **بإضافته الي رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذه المعالجة لأول مرة.**

المعايير التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) "عقود التأمين"	١- يحدد هذا المعيار مبادئ إثبات عقود التأمين الواقعة ضمن نطاق هذا المعيار، ويحدد قياسها وعرضها والإفصاح عنها. ويتمثل هدف المعيار في ضمان قيام الشركة بتقديم المعلومات الملائمة التي تعبر بصدق عن تلك العقود. وتوفر هذه المعلومات لمستخدمي القوائم المالية الأساس اللازم لتقييم أثر عقود التأمين تلك على المركز المالي للشركة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية. ٢- يحل معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) محل ويلغي معيار المحاسبة المصري رقم ٣٧ " عقود التأمين". ٣- ٣أي إشارة في معايير المحاسبة المصرية الأخرى الي معيار المحاسبة المصري رقم (٣٧) تستبدل الي معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠). ٤- تم اجراء تعديلات بمعايير المحاسبة المصرية التالية لتتوافق مع متطلبات تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) "عقود التأمين"، وهي كما يلي: - معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة واهلاكاتها ". - ومعيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) "الأصول غير الملموسة". - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) "الاستثمار العقاري".	لا تمتلك الشركة هذا النوع من الأصول، وبناء على ذلك، فإن هذا التغيير ليس له تأثير على القوائم المالية للشركة.	يجب تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) للفترات المالية السنوية التي تبدأ **في أو بعد ١ يوليو ٢٠٢٤**، وإذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) لفترة أسبق، فيجب على الشركة الإفصاح عن تلك الحقيقة.

المعايير التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) المعدل ٢٠٢٤ "الاستثمار العقاري "	تم إعادة اصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) "الاستثمار العقاري" في ٢٠٢٤، حيث عدل الية تطبيق نموذج القيمة العادلة حيث تم أضافة وجوب اثبات الربح أو الخسارة الناشئة عن التغير في القيمة العادلة للاستثمار العقاري ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر للفترة التي ينشأ فيها هذا التغيير **أو** من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر **لمرة واحدة** في عمر الأصل أو الاستثمار مع مراعاة الفقرتين (٣٥أ) و (٣٥ب) من المعيار.	لا تمتلك الشركة هذا النوع من الأصول، وبناء على ذلك، فإن هذا التغيير ليس له تأثير على القوائم المالية للشركة.	يطبق التعديل الخاص بالتعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج القيمة العادلة على الفترات المالية التي تبدأ **في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤، ويسمح بالتطبيق المبكر وذلك بأثر رجعى**، مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج القيمة العادلة بشكل أولي **بإضافته الي حساب رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة.**
معيار المحاسبة المصري رقم (17) المعدل ٢٠٢٤ "القوائم المالية المستقلة "	تم إعادة اصدار معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) "القوائم المالية المستقلة " في ٢٠٢٤، حيث تم إضافة **خيار استخدام طريقة حقوق الملكية** كما هي موضحة في معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) "الاستثمارات في شركات شقيقة" عند المحاسبة عن الاستثمارات في شركات تابعة وشركات شقيقة وشركات ذات سيطرة مشتركة.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية من تطبيق التعديلات التي تمت على المعيار.	تطبق التعديلات على الفترات المالية التي تبدأ **في أوبعد ١ يناير ٢٠٢٤، ويسمح بالتطبيق المبكر وذلك بأثر رجعى**، مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق طريقة حقوق الملكية **بإضافته الي حساب رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذه الطريقة لأول مرة.**

المعايير التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيار المحاسبة المصري رقم (13) المعدل 2024 "آثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية"	تم إعادة اصدار هذا المعيار في ٢٠٢٤، حيث تم إضافة كيفية تحديد السعر اللحظي عند صعوبة التبادل بين عملتين والشروط التي يجب أن يتم إستيفاءها فى سعر الصرف اللحظى في تاريخ القياس. وقد تم إضافة ملحق إرشادات التطبيق والتي تتضمن إرشادات تقييم ما إذا كانت العملة قابلة للاستبدال بعملة أخرى، وإرشادات تطبيق المعالجات المطلوبة في حالة عدم القابلية للإستبدال.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية من تطبيق التعديلات التي تمت على المعيار.	تطبق التعديلات الخاصة بتحديد السعر اللحظي عند صعوبة التبادل بين عملتين على الفترات المالية التي تبدأ **في او بعد ١ يناير ٢٠٢٤**، ويسمح بالتطبيق المبكر، وإذا قامت المنشأة بالتطبيق المبكر، يجب الإفصاح عن ذلك. عند التطبيق، لا يجوز للمنشأة تعديل معلومات المقارنة، وبدلا من ذلك: • عندما تقوم المنشأة بالتقرير عن معاملات العملة الأجنبية بعملة التعامل لها، يتم الاعتراف بأى تأثير للتطبيق الأولى كتعديل على الرصيد الافتتاحى للأرباح المرحلة فى تاريخ التطبيق الأولي. • عندما تستخدم المنشأة عملة عرض بخلاف عملة التعامل الخاصة بها أو تترجم النتائج والمركز المالى لعملية أجنبية، يتم الاعتراف بأى تأثير للتطبيق الأولى كتعديل على المبلغ التراكمى لفروق الترجمة – المتراكمة فى جانب حقوق الملكية – فى تاريخ التطبيق الأولي.

المعايير التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
التفسير المحاسبي رقم (٢) "شهادات خفض الانبعاثات الكربونية"	شهادات خفض الانبعاثات الكربونية (Credits Carbon): هي أدوات مالية قابلة للتداول تمثل مقابل وحدات خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتمثل كل وحدة طناً من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون المكافئ، وتصدر لصالح مطور مشروع الخفض (مالك/ غير مالك)، وذلك بعد الاعتماد والتحقق وفقاً لمعايير ومنهجيات خفض الانبعاثات الكربونية المعترف به دولياً، التي تقوم بها جهات التحقق والمصادقة سواء المحلية أو الدولية المقيدة بالقائمة المعدة لدى هيئة الرقابة المالية لهذا لغرض. يمكن للشركات استخدام شهادات خفض الانبعاثات الكربونية لتلبية أهداف تخفيض الانبعاثات الطوعية (للشركات) لتحقيق التبادل الكربوني أو غيرها من المستهدفات وهو ما يتم تداوله في سوق الكربون الطوعي.("Voluntary Carbon Market "VCM) هذا وتختلف المعالجات المحاسبية وفقاً لطبيعة الترتيب والغرض التجاري لشراء الشهادات أو إصدارها من قبل مطوري المشروع ومن ثم يجب على الشركات تحديد الحقائق والتعرف على الظروف المختلفة لتحديد المعالجة المحاسبية المناسبة والمعيار المحاسبي الواجب تطبيقه. يتناول التفسير المعالجة المحاسبية للحالات المختلفة من حيث القياس الأولي والقياس اللاحق والاستبعاد من الدفاتر والإفصاحات اللازمة.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية من تطبيق التعديلات التي تمت على المعيار.	**يبدأ التطبيق في أو بعد أول يناير ٢٠٢٥ ويسمح بالتطبيق المبكر.**